بحوث رجالية
في شخصيات جدلية

٤

محمد بن سنان
بحث رجالي

بقلم
الشيخ عادل هاشم

طبعة محققة

محمد بن سنان
بحث رجالي

بحوث رجالية في شخصيات جدلية / ٤

مُحَمَّد بن سِنَان

بحث رجالي

بقلم
الشيخ عادل هاشم

طبعة محققة

سرشناسه : هاشم، عادل، ۱۹۸۱- م. Hashim, Adil
عنوان و نام پدیدآور : محمدبن‌سنان: بحث رجالی/ بقلم عادل هاشم.
مشخصات نشر : تهران : موسسةالصادق ﷺ للطباعة والنشر، ١٤٤٤ ق.= ۲۰۲۳ م.= ١٤٠٢.
مشخصات ظاهری : ١١٤ ص.؛ ٥/١٤×٥/٢١ س‌م.
فروست : بحوث رجاليه فی شخصيات جدليه؛ ٤.
شابک : ۱-۰۸-۸۰۱٤-٦۲۲-۹۷۸
وضعیت فهرست نویسی : فیپا
یادداشت : زبان: عربی.
یادداشت : چاپ قبلی: موسسه‌الصادق للطباعه والنشر، ١٤٤٣ ق.= ۲۰۲۱ م.= ١٤٠٠ (١٢٠ ص.).
یادداشت : کتابنامه: ص. [۹٦] - ۱۰۷؛ همچنین به صورت زیرنویس.
موضوع : محمدبن سنان، -۲۲۰ق.
موضوع : محدثان شیعه -- سرگذشتنامه
Hadith (Shiites) -- Authorities -- Biography
شیعه -- سرگذشتنامه
Shi'ah -- Biography
رده بندی کنگره : BP٥٥/٣ این کتاب با کاغذ حمایتی منتشر شده است
رده بندی دیویی : ۲۹۷/۹۹۸
شماره کتابشناسی ملی : ۹۲٦۳۳۸۸

محمدبن سنان بحث رجالی

تألیف: الشیخ عادل هاشم

الطبعة: الاولی، ١٤٤٤ هـ - ۲۰۲۳ م - ١٤٠٢ ش

القطع: رقعي

المطبعة: الصادق ﷺ

عدد النسخ: ١٠٠٠ نسخة

عدد الصفحات: ١١٤ صفحة

ردمک: ۱-۰۸-۸۰۱٤-٦۲۲-۹۷۸

الناشر: موسسة الصادق للطباعة و النشر

مؤسسة الصادق للطباعة والنشر

www.alsadegh.com

مراکز التوزیع: ایران- قم- شارع معلم- مجمع ناشران - طابق الأرضي - رقم B٤٠
موسسة الصادق ۹۱۲٤۱۰۲۰۹٦ (۰۰۹۸)
ایران- تهران- شارع ناصرخسرو- زقاق حاج نایب - سوق المجیدی
موسسة الصادق ۳۳۹۳٤٦٤٤ (۰۰۹۸۲۱)

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين محمد واله الطيبين الطاهرين، وبعد:

فهذه مجموعة أبحاث رجالية معمّقة تتناول شخصية جدلية جداً عند الإمامية، ألا وهو (محمد بن سنان)، والذي اختلف فيه الأعلام، من ناحية وثاقته من ضعفه في الحديث، حتى وصل حال الاختلاف فيه الى أساتذتنا؛ فلذلك أحببنا تسليط الضوء على هذه الشخصية المهمة، مركّزين في البحث على الجنبة الرجالية، ذات العلاقة المباشرة بالتوثيق والتضعيف، تاركين الجهات الأخرى للكتّاب والمصنّفين، من أصحاب الاستقراء والتتبع؛ ذلك لما في متابعة وملاحقة مثل هذه الجهات من استلزام التطويل من غير طائل، وهدر لوقت الطلبة الأعزاء، وهذا ما لا نرضاه بطبيعة الحال، خصوصاً وأنَّ هذه الأبحاث معدّة في الأصل للإلقاء على طلبة البحث الخارج، بمعية أنَّ المرجو من موضوعات أبحاث الخارج معالجتها، لما هو المقصود من صناعة الاستنباط والوصول الى المختار في الوثاقة والضعف بحال الراوي.

ثم أنه بعد أنْ يسّر الله تعالى إتمامها وإلقاءها، وإعادة النظر فيها بالمقدار المطلوب، أحببنا إبرازها لطلبة العلم، وأصحاب التدقيق والتحقيق؛ لتعميم الفائدة.

ومن الله نستمد العون والتوفيق إنه خير مُعين.

والحمد لله ربّ العالمين.

إطلالة عامّة على شخصية مُحمد بن سنان

يُعدّ محمد بن سنان من الرواة المهمين في تراثنا الروائي كمّاً وكيفاً، فقد أحصى سيد مشايخنا المحقق الخوئي (قدس سره) مجموعة رواياته في معجم رجال الحديث، فأوصلها إلى حوالي (٧٩٧) مورداً[١]، مضافاً إلى روايته عن غير واحد من الأئمة (عليهم السلام).

ثم إنَّ المتتبع لمن روى عنهم، يجد فيهم تنوعاً كبيراً، وملاحقة مَن روى عنهم توجب الإطالة؛ ولذلك سوف نشير إلى أهم مَن روى عنهم ومَن رووا عنه.

أما مَن روى عنهم، فكُثُر منهم:

١ـ أبو الحسن [٢] (عليه السلام)

---

(١) الخوئي، معجم رجال الحديث: ١٧/ ١٤٨.

(٢)للائمة المعصومين عليهم السلام نوع من الكنى، يعرفون بها في كتب الحديث، و بين الرواة و المحدثين، فأبو الحسن كنية تطلق على الامام موسى بن جعفر الكاظم عليه السلام، إذا ذكرت مجردة و خالية عن أية إضافة (أبو الحسن)، إلا إذا كانت هناك قرينة، و كذلك إذا ذكرت الكنية مقيدة بالأول (أبو الحسن الأول) فالمقصود أيضاً هو الإمام الكاظم عليه السلام، و كذلك إذا ذكرت الكنية مقيدة بالماضي (أبو الحسن الماضي) فالمقصود أيضاً هو الإمام الكاظم عليه السلام .

٢ـ علي بن موسى الرضا (عليه السلام).
٣ـ أبو جعفر الثاني[1] (عليه السلام).
٤ـ أبو الجارود.
٥ـ أبو جعفر الأحول.
٦ـ أبو خالد القماط
٧ـ ابن مسكان، وتبلغ رواياته عنه (١٦١) مورداً.
٨ـ أبان بن تغلب.
٩ـ زيد الشحّام.
١٠ـ عمار الساباطي.
١١ـ العلاء بن رزين.
١٢ المفضّل بن صالح.

أما إذا ذكرت الكنية مقيدة بالثاني (أبو الحسن الثاني) فالمقصود هو الامام علي بن موسى الرضا عليه السلام، و أما إذا ذكرت الكنية مقيدة بالثالث (أبو الحسن الثالث) فالمقصود هو الإمام علي الهادي عليه السلام، و كذلك إذا ذكرت الكنية مقيدة بالأخير (أبو الحسن الأخير) فالمقصود هو الإمام علي الهادي عليه السلام أيضاً.

(١)أبو جعفر، كنية تطلق على الامام محمد بن علي الباقر عليه السلام، إذا ذكرت مجردة، و خالية عن أية إضافة (أبو جعفر)، إلا إذا كانت هناك قرينة، أما إذا ذكرت الكنية مقيدة بالثاني (أبو جعفر الثاني)، فالمقصود هو، الامام محمد بن علي الجواد عليه السلام،

١٣ـ المفضّل بن عمر.

١٤ -محمد بن منصور الصيقل.

وآخرون كُثُر.

وأما مَن رووا عنه، فكذلك كُثُر، منهم:

١ـ أبو عبد الله البرقي.

٢ـ ابن أبي نجران.

٣ـ إبراهيم بن هاشم.

٤ـ أحمد بن محمد بن عيسى.

٥ـ أحمد بن هلال.

٦ـ الحسن بن فضّال.

٧ـ الحسين بن محبوب.

٨ـ محمد بن أبي الصهبان.

وآخرون.

ومن هذا ومما سيأتي -إن شاء الله تعالى-، تتضح المساحة الكبيرة التي أخذها الرجل، وتحرك فيها في الحديث والرواية، وهذا مما يكسب البحث قوةً وأهمية.

وجدلية حال الرجل واضحة من عهد المتقدمين من أصحابنا إلى يومنا هذا، فقد صار حاله محلّ الشد والجذب بين الأعلام، فقد ذهب جمعٌ من المتقدمين إلى وثاقته واعتبار مروياته، وفي مقابل ذلك

ذهب جمعٌ آخر إلى عدم وثاقته، بل ضعفه وعدم اعتبار مروياته، وتوقف جمعٌ ثالث في حاله من ناحية اعتبار مروياته من عدمها.

ثمّ أنه لابدّ من الإشارة إلى جملة من الأمور التي هي أقرب ما يمكن أنْ تكون مقدمات عامة عن الرجل، دون الدخول في حاله من ناحية الوثاقة والضعف، ومن هذه الأمور:

الأمر الأول:

الكلام في اسمه:

عرّفه العلّامة الحلي (طاب ثراه) في خلاصة الأقوال، بالقول:

((محمد بن سنان، بالسين المهملة والنون قبل الألف وبعدها، أبو جعفر الزاهري، من وِلد زاهر مولى عمرو بن الحمق الخزاعي، وكان أبو عبد الله بن عيّاش يقول: حدّثنا أبو عيسى محمد بن أحمد بن محمد بن سنان، قال: هو محمد بن الحسن بن سنان مولى زاهر، توفي أبوه الحسن وهو طفل، وكفله جدّه سنان فنُسب إليه.

وقال ابن الغضائري: أبو جعفر الهمداني بالدال المهملة مولاهم، هذا أصح ما نُسب إليه)).[1]

ومقتضى ما تقدّم من كلام العلاّمة الحليّ (طاب ثراه) يكون زاهرياً من جهة كونه من وِلد زاهر، وفي مقابل ذلك يكون مقتضى كلام ابن عيّاش أنَّ الرجل زاهرياً؛ لكونه مولى زاهر.

(١) العلامة الحلي، خلاصة الأقوال: ص ٣٩٤، رقم ١٧.

ومسألة كونه زاهرياً يعضده كلام النجاشي، والشيخ الطوسي، (قدس سرهما) في فهرست أسماء مصنفي الشيعة، ورجال الطوسي، بل وكذلك كلام ابن الغضائري في محل كلامه عن ابن ابنه محمد بن أحمد، وعليه فيكون وصفه بالهمداني وهماً.(١)

الأمر الثاني:

الكلام في دائرة المعصومين (عليهم السلام) الذين روى عنهم محمد بن سنان:

في البداية لابدّ من الإشارةِ إلى أنَّ هناك قدر متيقن وقدر فيه كلام، أما القدر المتيقن فهو روايته عن الإمام الكاظم (عليه السلام) (المتوفى ١٨٣ للهجرة) والإمام الرضا (عليه السلام) (المتوفى ٢٠٣ للهجرة) والإمام الجواد (عليه السلام) (المتوفى سنة ٢٢٠ للهجرة).

وأما القدر الذي فيه كلام، فهو من جهتين:

الجهة الأولى:

روايته عن الإمام الصادق (عليه السلام) (المتوفى ١٤٨ للهجرة)، ومنشأ دعوى روايته عن الإمام الصادق (عليه السلام) ما وَرَدَ في باب قضايا الديات والقصاص من كتاب تهذيب الأحكام، من رواية محمد بن سنان عن أبي عبد الله (عليه السلام).(٢)

---

(١) ينظر: التستري، قاموس الرجال: ٩/ ٣١٦.

(٢) الطوسي، تهذيب الأحكام: ١٠/ ١٥٩ ب: قضايا في الديات ح ٦٣٨.

ولكن هذه الدعوى غير تامّة، والوجه في عدم التمامية، هو:

أنَّ الشيخ الطوسي (قدس سره)، قد أعاد ذكر الحديث المتقدم، في آخر الباب، مصرّحاً بكونه (عبد الله بن سنان)، وليس (محمد بن سنان)، وهذا وارد باتفاق النسخ.[١]

ويعضد ما ذهبنا إليه ما رواه الكليني في الكافي.[٢]

وبذلك يتضح أن روايته عن الإمام الصادق (عليه السلام) غير ثابتة.

الجهة الثانية:

في إدراكه للإمام علي الهادي (عليه السلام) (المتوفى ٢٥٤ للهجرة)، فقد اُستند للقول بذلك على ما وَرَدَ في غير موَرَدَ، كما في الكافي:

((سعد بن عبد الله والحميري جميعاً، عن إبراهيم بن مهزيار، عن أخيه علي، عن الحسين بن سعيد، عن محمد بن سنان، قال:

قُبض محمد بن علي، وهو ابن خمس وعشرين سنة، وثلاثة أشهر، واثني عشر يوماً، توفي يوم الثلاثاء، لستٍ خلون من ذي الحجة، سنة عشرين ومئتين ، عاش بعد أبيه تسعة عشر سنة إلاّ

ولكن في هذه الطبعة (الرابعة: دار الكتب الاسلامية) عبد الله بن سنان وليس محمد بن سنان.

(١) المصدر نفسه: ح ٦٥٩.

(٢) الكليني، الكافي: ٧/ ٢٧٦ ب: من قتل مؤمناً على دينه ح ٢.

خمساً وعشرين يوماً))[١].

وبمعية إخبار محمد بن سنان، عن وفاة الإمام الجواد (عليه السلام)، فهذا يعني أنه كان ممن أدرك الإمام الهادي (عليه السلام)، وروى عنه، وبالتالي، فيندرج في دائرة أصحابه ومعاصريه.

والجواب عن ذلك:

أنه لا ملازمة بين تقدّم وفاة الإمام الجواد (عليه السلام)، وتأخّر وفاة محمد بن سنان عنها، وبين لزوم كونه من أصحاب الإمام الهادي (عليه السلام)، وممن يروي عنه، والوجه في ذلك:

أنه قد يكون محمد بن سنان أدرك وفاة الإمام الجواد (عليه السلام)، ولكن توفي بعد ذلك بفترة وجيزة، لم تتح له الفرصة للرواية عن الإمام الهادي (عليه السلام)، ولا أنْ يكون من أصحابه والراوين عنه، وهذا هو الذي حصل بالفعل، فقد توفي محمد بن سنان، كما ذكر جمعٌ من أصحاب التراجم والسير والرجال، كالنجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة من أنَّ ((ومات محمد بن سنان سنة عشرين ومائتين)).[٢]

وأكّد هذا المعنى العلاّمة الحلّي (طاب ثراه) في خلاصة

---

(١) المصدر السابق: ١/ ٤٩٧ ب: مولد أبي جعفر الجواد ح ١٢.

(٢) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٣٢٨ الرقم ٨٨٨.

الأقوال[١].

وبذلك يتضح لنا أنَّ حكاية وصورة كون محمد بن سنان حكى وفاة الإمام الجواد (عليه السلام)، وعدم كونه من أصحاب الإمام الهادي (عليه السلام).

نعم، مقتضى ما انتهينا إليه من عدم رواية محمد بن سنان عن الإمام الصادق (عليه السلام)، أنه كلّما وَرَدَ (ابن سنان) عن الإمام الصادق (عليه السلام)، لابدّ من حمله حينئذٍ على إرادة (عبد الله بن سنان) دون (محمد بن سنان)؛ لما تقدّم ذكره.

ولما ذهبنا إليه أمثلة كثيرة، كما في رواية النضر بن سويد، عن الإمام الصادق (عليه السلام)، كما في تهذيب الأحكام في باب الأغسال المفترضات والمسنونات[٢].

فالنضر كثيراً ما يروي عن (عبد الله بن سنان)، وكثيراً ما يروي عبد الله بن سنان، عن الإمام الصادق (عليه السلام)، وعليه، فتكون رواية محمد بن سنان عن الإمام الصادق (عليه السلام) مع الواسطة، وكذلك روايته عن الإمام الباقر (عليه السلام) من باب أولى، وقد وَرَدَت الواسطة

---

(١) العلامة الحلي، خلاصة الأقوال: ص ٣٩٤ الرقم ١٧.

(٢) الطوسي، تهذيب الأحكام: ١/ ١١٠ ب: الأغسال المفترضات والمسنونات ح ٢٩٠.

في غير مورد بكونها: (أبي الجارود) وهو (زياد بن المنذر)[1].

الأمر الثالث:

إن المتتبع لمن روى عن محمد بن سنان يجد بعد الاستقراء، أنهم يقعون في عرض عريض من دائرة الرواة، منهم من وصل إلى قمة الوثاقة، ومنهم من طُعن فيه، وعلى سبيل المثال:

١-ابن أبي عمير.

٢- محمد بن الحسن الصفار.

٣-أحمد بن محمد بن عيسى.

٤- صفوان بن يحيى.

٥- محمد بن عبد الجبار.

٦- محمد بن علي الصيرفي، أبو سمينة.

٧- الحسن بن شمون.

وآخرون.

الأمر الرابع:

في مَن ينصرف إليه إطلاق (ابن سنان) إذا وَرَدَ في الروايات، ولماذا؟

---

(١) ينظر: المصدر نفسه، ٦/ ٣٧١ ب: المكاسب ح١٠٧٤، ٤/ ١٦٤ ب: علامة أول شهر رمضان ح٤٦٢ ، ٨/ ٢٢ ب: حكم الظهار ح ٧٢.

والجواب عن ذلك: أن للمقام صور:

الصورة الأولى:

ما إذا كان المروي عنه الإمام الصادق (عليه السلام)، ففي مثل هذه الحالة لا شبهة في انصراف (ابن سنان) إلى (عبد الله بن سنان)، بمعية ما تقدّم[١] من عدم رواية محمد بن سنان عن الإمام الصادق (عليه السلام) إلّا مع الواسطة.

نعم، لابدّ من الإشارة إلى أن عبد الله بن سنان حينما يروي عن الإمام الصادق (عليه السلام)، قد يعبّر عنه بـ(ابن سنان) وقد يعبر عنه بـ(عبد الله) عن الإمام الصادق (عليه السلام)، كما وقع في جملة من روايات باب صلاة المسافر من كتاب تهذيب الأحكام،[٢] وكذلك في بعض روايات من لا يحضره الفقيه.[٣]

الصورة الثانية:

ما إذا كان المروي عنه الإمام الكاظم (عليه السلام)، أو الإمام علي الرضا (عليه السلام)، أو الإمام محمد الجواد (عليه السلام)، ففي مثل هذه الحالة يُحمل (ابن

---

(١) يراجع: ص ١٨

(٢) الطوسي، تهذيب الأحكام: ٣/ ٢١٨ ب: الصلاة في السفر ح٥٤١.

(٣) الصدوق، من لا يحضره الفقيه: ٤/ ٢٦ ب: ما يجب به التعزير والحد ح٥٠٠١.

سنان) على (محمد بن سنان)؛ لما تقدّم ذكره[1] من رواية الرجل عن هؤلاء الأئمة (عليهم السلام)، وكونه في عِداد الراوين عنهم.

الصورة الثالثة:

وهي ما إذا كانت رواية ابن سنان عن الإمام الصادق (عليه السلام) مع الواسطة، ففي مثل هذه الحالة يُحتمل كونه (محمد بن سنان) وكذلك يُحتمل كونه (عبد الله بن سنان).

ولهذه الصورة صورٌ فرعيةٌ ذكرت في المقام:

الصورة الفرعية الأولى:

إذا كان الراوي هو:

١-أيوب بن نوح.

٢- موسى بن القاسم.

٣- أحمد بن محمد بن عيسى.

٤-علي بن الحكم.

فالمقصود بـ (ابن سنان) هو (محمد بن سنان).

الصورة الفرعية الثانية:

إذا كان الراوي:

١- النضر بن سويد.

---

(١) يراجع: ص ٩- ١٠.

٢- عبد الله بن المغيرة.

٣- عبد الرحمن بن أبي نجران.

٤-أحمد بن محمد بن أبي نصر.

٥- فضالة بن أيوب الأزدي.

فالمقصود بـ(ابن سنان) هو (عبد الله بن سنان).

الصورة الفرعية الثالثة:

ما إذا كان الراوي:

يونس بن عبد الرحمن، عن ابن سنان، فقد ذكر صاحب المنتقى (طاب ثراه)، أنه قد وقع التصريح بـ(محمد بن سنان) في بعض الأسانيد في رواية يونس عنه، وكذلك وقع التصريح في كثير من الأسانيد بـ(عبد الله بن سنان).[1]

ثمّ أنه يقع الكلام في حال الرجل من ناحية التوثيق والتضعيف، وهي من أهم الجهات المبحوث عنها في علم الرجال.

والمتتبع لحال الرجل يجد الاختلاف الكبير في مختار حاله من المتقدمين، مروراً بالمتأخرين، ومتأخري المتأخرين، وانتهاءً بالمعاصرين، فقد ذهب جمعٌ إلى وثاقته، بينما ذهب جمعٌ آخر إلى

---

(١) الشيخ حسن، منتقى الجمان: ١/ ٣٧، البهائي، مشرق الشمسين: ص ٩٤.

ضعفه، ووقف جمعٌ ثالث على الحياد، والتوقف في حاله.

وجوه إثبات وثاقة محمد بن سنان

الوجه الأول:

ما رواه الكشي: عن ((محمد بن قولويه عن سعد عن أحمد بن هلال عن محمد بن إسماعيل بن بزيع:

أنّ أبا جعفر (عليه السلام) كان لعَنَ صفوان بن يحيى، ومحمد بن سنان، فقال: **إنهما خالفا أمري**، قال: فلمّا كان من قابل قال أبو جعفر، لمحمد بن سهل البحراني: **تولَّ صفوان بن يحيى، ومحمد بن سنان، فقد رضيت عنهما**)).[1]

ويمكن تقريب دلالتها على وثاقة الرجل، بمعية الترضي من الإمام (عليه السلام)، ودلالتها على الوثاقة في الحديث، بل أكثر.

ولكن هذا الكلام إنما يتم على تقدير ثبوت صدور هذا الترضي من الإمام الصادق (عليه السلام)، فعندئذٍ يتمّ المدّعى، ولكنّ الظاهر أنَّ الصدور غير تام؛ وذلك من جهة ما تقدّم، من أنَّ حديث أحمد بن هلال غير تام مطلقاً، فراجع[2].

---

(١) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٧٩٣ الرقم٩٦٤.

(٢) عادل هاشم: بحوث في مشيخة من لا يحضره الفقيه: ١/ ٢٥٠.

الوجه الثاني:

ما رواه الكشي كذلك في اختيار معرفة الرجال، ((عن محمد بن مسعود قال:

حدّثني علي بن محمد، قال: حدّثني أحمد بن محمد، عن رجل، عن الحسين بن داود القمي، قال:

سمعت أبا جعفر (عليه السلام) يذكر صفوان بن يحيى، ومحمد بن سنان بخير، وقال: **رضي الله عنهما برضاي عنهما، فما خالفاني وما خالفا أبي** (عليه السلام) **قط**، بعد ما جاء فيهما ما قد سمعه غير واحد.[1]

ولكن الرواية ضعيفة من ناحية السند؛ لجهالة الرجل الذي يروي عنه أحمد بن محمد، مضافاً إلى الخدش في غير واحد من رجالها.

بل يمكن الاستشكال على ما وَرَدَ فيها، من جهة أنه قد صدر بل لعلّه اشتهر -كما يشير إليه ذيل الحديث- قدح الإمام (عليه السلام) فيهما ومخالفتهما له، مع أنَّ صدر الحديث يتكلم عن أنهما لم يخالفا الإمام (عليه السلام)، فلاحظ.

نعم، كانَ الكشي قد روى الرواية قبل هذا بقليل بسند آخر في نفس الباب، وهو:

((حدّثني محمد بن قولويه، قال: حدّثني سعد بن عبد الله،

---

(١) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٧٩٣ الرقم ٩٦٦.

قال: حدّثني أبو جعفر أحمد بن محمد بن عيسى، عن رجل، عن علي بن الحسين بن داود القمي، قال:

سمعت أبا جعفر الثاني (عليه السلام) يذكر صفوان بن يحيى، ومحمد بن سنان بخير، وقال: **رضي الله عنهما برضاي عنهما، فما خالفاني قط**، هذا بعد ما جاء عنه فيهما ما قد سمعته من أصحابنا)).[1]

ولكن كذلك هذه الرواية مخدوشة سنداً؛ لجهالة الرجل الذي يروي عنه أحمد بن محمد بن عيسى.

وعليه، فالرواية ساقطة سنداً، فلا يمكن الاستناد إليها.

الوجه الثالث:

ما رواه الكشي في اختيار معرفة الرجال، في نفس الباب:

((عن أبي طالب عبد الله بن الصلت القمي، قال:

دخلتُ على أبي جعفر الثاني (عليه السلام) في آخر عمره فسمعته يقول: **جزا الله صفوان بن يحيى، ومحمد بن سنان، وزكريا بن آدم، عني خيراً فقد وفوا لي**، ولم يذكر سعد بن سعد، قال: فخرجت فلقيت موفقاً، خادم الإمام الرضا (عليه السلام)، فقلت له: أنَّ مولاي ذكر صفوان، ومحمد بن سنان، وزكريا بن آدم، وجزاهم خيراً، ولم يذكر سعد بن سعد، قال: فعدت إليه، فقال: **جزى الله صفوان بن يحيى، ومحمد بن سنان، وزكريا بن آدم، وسعد بن سعد، عني**

(١) المصدر السابق: ٢/ ٧٩٣ الرقم٩٦٢.

خيراً، فقد وفوا لي)) [١].

ويمكن تقريب دلالتها على وثاقة محمد بن سنان، بمعية صدور الرواية الدالة على مدح الرجل، والمتضمن للدلالة على وثاقته في الحديث، بل وضعه الإمام (عليه السلام) في خانة كبار العلماء، كصفوان بن يحيى، وسعد بن سعد، وغيرهم.

ويقع الكلام في الرواية سنداً، ودلالة:

ولكن قبل الحديث عن هاتين الجهتين، لابدّ من الإشارة إلى أنَّ الكَشي، الذي يُعتبر من الطبقة العاشرة، يروي الرواية عن أبي طالب عبد الله بن الصلت القمي، الذي لا تخرج طبقته عن السادسة، أو السابعة على أكثر تقدير، وبذلك لا يمكن للكشي الرواية عنه إلاّ مع الواسطة، وفي الرواية محلّ الكلام لم تذكر واسطة، وهذه النقطة ستكون محور الحديث في توجيه صحة سندها، من عدمه.

أما الحديث في السند:

فقد ذكر المحقق السيد الخوئي (قدس سره) في المعجم،((أنَّ هذه الرواية صحيحة السند))[٢].

ويبدو مما ذكره في موضع آخر أنه بنى صحتها على كون الكشي

---

(١) المصدر السابق: ٢/ ٧٩٣ الرقم٩٦٣.

(٢) ينظر: الخوئي، معجم رجال الحديث: ١٧/ ١٦٣.

راوياً لهذه الرواية، عن جمع من أصحابنا عن أبي طالب، فإنه بناءً عليه تكون الرواية معتبرة، على الرغم من كونها مرسلة، فإنَّ الكَشي وإن لم يسمِّ الأصحاب الذين سمعهم يروون هذه الرواية عن أبي طالب، إلاّ أنَّ المطمأَن به وثاقة بعضهم على الأقل؛ لأنه من البعيد أنْ يكونوا كلهم غير موثقين[1]، كما ذكر (ﷺ) مثل ذلك من بعض نظائر المقام.

ولكن يُلاحظ على هذا البيان:

أولاً: أنه بعد وضوح أنه لا يراد بأصحابنا إلاّ البعض منهم، الصادق على ثلاثة، فإنه لا سبيل إلى الاطمئنان بكون أحدهم في الأقل ثقة، إلاّ بحساب الاحتمالات.

ولكنه لا يتمّ في المقام؛ لأنَّ العدد الأكبر من مشايخه وهم يناهزون الخمسين رجلاً من غير الموثقين، وبالتالي، فلا يمكن استحصال الاطمئنان بكون بعضهم المنظورين في العبارة المذكورة من الثقات.

وثانياً: انه قد مرّ آنفاً أن جملة (ما قد سمعته من أصحابنا)، إنما هي من كلمات علي بن الحسين بن داود القمي، وليست من كلمات الكشي، وأنَّ قوله (عن أبي طالب) جملة مستأنفة، لا علاقة لها بما قبلها.

فلا سبيل إلى تصحيح رواية السند؛ من جهة أنَّ الكشي رواها

(١) ينظر: الخوئي: التنقيح في شرح العروة الوثقى كتاب الطهارة: ٣/ ٣٥٨.

عن جمعٍ من أصحابنا عن أبي طالب.

وثالثاً: انه لو غُض النظر عما تقدّم، فإنه لا ينفع ما أُفيد في تصحيح الرواية المذكورة؛ لأنَّ الكشي من الطبقة العاشرة، وأبو طالب القمّي من أحداث الطبقة السادسة، أو كبار الطبقة السابعة، فلا يتيسر للكشي الرواية عنه بواسطة واحدة، بل يحتاج إلى واسطتين.

ومن الواضح أنه لو أمكن الاطمئنان بوثاقة بعض أصحابنا ممن روى عنهم الكشي حسب الفرض، فإنه لا سبيل إلى الاطمئنان بوثاقة من روى هؤلاء الأصحاب عنه، ممن كان واسطة بينهم وبين أبي طالب القمي، هذا والأقرب كون السند في الرواية المبحوث عنها، معلّق على سند الرواية السابقة عليها، فتكون معتبرة.

وتوضيحه:

أنَّ الكشي أورَدَ أولاً روايةً عن محمد بن قولويه:

((قال: حدّثني سعد بن عبد الله، قال: حدّثني أبو جعفر أحمد بن محمد بن الحسين ....)).

ثم أورَدَ الرواية المذكورة عنه ، قائلاً ((عن أبي طالب عبد الله بن الصلت القمي، قال: ...)).

ومن المؤكد أنَّ أحمد بن محمد بن عيسى، ممن يروي عن عبد الله بن الصلت، كما وَرَدَ ذلك في عدّة مواضع، وقد نصّ عليه

الصدوق (قدس سره) في بعض كلماته. قائلاً:

((كان أحمد بن محمد بن عيسى في فضله وجلالته، يروي عن أبي طالب عبد الله بن الصلت (رضي الله عنه).))[١].

وعلى ذلك، فمن القريب جداً أنْ يكون قول الكشي: (عن أبي طالب...)، معلّقاً على قوله: (حدّثني أبو جعفر ...) في سند الرواية السابقة، ولكن كان ينبغي له عندئذٍ، أنْ يقول: (وعنه، عن أبي طالب.....) ، كما هو المتعارف في تعليق الأسانيد.[٢]

ولعلّ كان ذلك في النسخة الأصل، ولكن سقط عن قلم النسّاخ، فإن في النسخة الواصلة إلينا، من اختيار الشيخ (قدس سره) من رجال الكشي، الكثير من السقط والتحريف، كما لا يخفى على المتتبع، فتأمل.

هذا، وقد سلك المحدّث النوري (قدس سره) طريقاً آخر في تصحيح سند الرواية المبحوث عنها، فإنّه نصّ على ضعف طريق الكشي، وإنْ لم يبيّن وجهه، ولكنه أشار إلى أنَّ الرواية مروية أيضاً في كتاب الغَيبة للشيخ،[٣] وفلاح السائل للسيد ابن طاووس،[٤] وقال:

(١) الصدوق، كمال الدين وتمام النعمة: ص ٣.

(٢) ينظر :الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٤٩١، ٧٩١، ٧٩٣، ٨٥٨.

(٣) الطوسي، الغَيبة: ص ٣٤٨.

(٤) ابن طاووس، فلاح السائل: ص١٢.

((الظاهر أنهما أخذاها من كتاب أبي طالب القمي، وطريقه -أي طريق الشيخ إليه- صحيح في الفهرست))[١].

ويلاحظ عليه:

أولاً: بأنه لا دليل على أنَّ الشيخ أخذ رواية أبي الصلت من كتابه، بل لا يبعد أنه أخذها من كتاب الكَشي، الذي اختصره وسمّاه اختيار معرفة الرجال، ولو كان كتاب أبي الصلت موجوداً عنده، لنقل عنه في بعض المواضع الأخرى من مؤلفاته، مع أنها خالية عن ذلك.

وأما ما أرده ابن طاووس، فهو ليس مما نقله عن أبي طالب القمي مباشرة، ليُتوهم كونه مأخوذاً من كتابه، بل إنما نقله عن الشيخ المفيد، فيما ذكره بشأن محمد بن سنان في رسالته في كمال شهر رمضان [٢].

وثانياً: أنه لو سلّم أنَّ الشيخ وابن طاووس (قدس سرهما) رَوَيا الخبر المذكور عن كتاب أبي طالب مباشرة، إلاّ أنَّ في طريق الشيخ إلى كتابه[٣] كلًا من أبي المفضّل الشيباني، وابن بُطّة، وهما غير موثقين، وطريق السيد ابن طاووس إليه، هو طريق الشيخ الطوسي (قدس سره)، وأما أنه مجهول، فتكون الرواية ضعيفة السند على كلّ تقدير.

---

(١) المحدث النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٤/ ٧٠.

(٢) المفيد، جوابات أهل الموصل: ص ٢٠.

(٣) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٢٩٨.

والحاصل:

أنَّ ما ذكره المحدث النوري (رحمه الله)، لا يفي بتصحيح سند الرواية المبحوث عنها.

والتحقيق، ما تقدّم منا من تصحيحها.

وبه يظهر الحال فيما ذكره جمع من الأعلام الرجاليين، كالمحقق الشيخ حسن نجل الشهيد الثاني[١]، والسيد بحر العلوم[٢]، بشأن هذه الرواية، وطريقة تصحيحها، أو مدى تعلّقها بالكلام المذكور قبلها، ولا حاجة إلى التعرّض له بعد ما مرّ.[٣]

والمتحصّل من جميع ما تقدّم، اعتبار الرواية سنداً.

ثمّ أنه لابدّ من الحديث عن الرواية من جهة الدلالة:

فقد يقال: إنها ظاهرة في الإشارة إلى حُسن حال محمد بن سنان، وجلالة قدره.

ويمكن الخدش في الدلالة على المدّعى، بالقول:

الظاهر أنَّ محمد بن سنان لم يبقَ بعده (عليه السلام) إلاّ لبضعة أيام، فقد أرّخ هو استشهاده (عليه السلام) (في السادس من ذي الحجة سنة

---

(١) الشيخ حسن، التحرير الطاووسي: ص ٢١٦.

(٢) بحر العلوم، الفوائد الرجالية: ٣/ ٢٦٢.

(٣) ينظر: محمد رضا السيستاني، قبسات من علم الرجال:١/ ٤٠٩ ـ ٤١٢.

مائتين وعشرين للهجرة) كما حكاه عنه الكليني[١] بإسناد معتبر، وقد نصّ النجاشي[٢] على وقوع وفاة محمد بن سنان نفسه، في هذه السنة أيضاً، فيبدو أنه ماتَ بعد استشهاد الإمام (عليه السلام) فيما تبقى من شهر ذي الحجة من تلك السنة.

نعم، وَرَدَت في بعض الروايات أنَّ ((محمد بن سنان دخل على أبي الحسن أي الهادي (عليه السلام)، فقال له: **يا محمد حدث بآل فرج حدث**، فقلت: مات عمر، فقال: **الحمد لله**))[٣].

والذي يظهر من التواريخ أنَّ عمر بن فرج -الذي كان من كُتّاب المتوكل وعمّاله- مات بعد سنة مائتين وخمسٍ وثلاثين.

فقد ذكره الطبري في حوادث سنة مائتين وخمسٍ وثلاثين، أنه ((أتى المتوكل بيحيى بن عمر بن يحيى بن زيد بن علي بن أبي طالب، من بعض النواحي، وكان فيما ذكر، قد جمع قوماً، فضربه عمر بن خرج ثمان عشرة مقرعة، وحُبس ببغداد في المطبق))[٤].

وهذا يقتضي أنَّ عمر بن فرج كان حياً بعد خمس عشرة سنة من استشهاد الإمام الجواد (عليه السلام)، فإذا صحّت الرواية المذكورة،

(١) الكليني، الكافي: ١/ ٤٩٧ ب: مولد ابي الحسن علي بن محمد ح١٢.

(٢) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص٣٢٨.

(٣) الكليني، الكافي: ١/ ٤٩٦ ب: مولد ابي جعفر محمد بن علي ح٩.

(٤) الطبري، تاريخ الطبري: ٧/ ٣٦٣.

اقتضى ذلك بقاء محمد بن سنان، لسنوات طوال بعد استشهاد الإمام(عليه السلام).

ولكنها مضافاً إلى ضعف سندها، مخالفة لجملة من الشواهد، إذ لو كان محمد بن سنان قد بقي إلى ذلك التاريخ، لكانَ من المعمّرين، ومن دأبهم الإشارة إلى مَن كان معمّراً في ترجمته.

وأيضاً لذُكر في عِداد أصحاب الإمام الهادي (عليه السلام).

ولروى عنه رجال الطبقة الثامنة، إذ يكون قد أدرك الطبقتين السادسة والسابعة، مما يقتضي ذلك أنْ يروي عنه رجال الطبقة الثامنة، مع أنه لا توجد في الأسانيد رواية عنه لأيٍ منهم.

فهذا كلّه، مما يشهد بأنَّ محمد بن سنان لم يبقَ إلى ذلك التاريخ.

والمظنون قوياً، وقوع التصحيف في سند الرواية المذكورة، وأنَّ محمد بن سنان توفي في سنة مائتين وعشرين.

وعليه، فما وَرَدَ في رواية أبي طالب القمي، من مدح الإمام (عليه السلام) إياه، إنما كان أواخر حياته، وليس بعد مدح الإمام (عليه السلام) في آخر أمره، كلام لأحدٍ أياً كان.

وبالتالي، فلا وجه لما يُرى من الجدل بشأن الرجل، وذهاب البعض إلى الطعن فيه.

وبعبارة أخرى:

أنه وإنْ كان يظهر من رواية أحمد بن محمد بن عيسى، ورواية محمد بن إسماعيل بن بزيع، أنَّ الإمام الجواد (عليه السلام) قد قدح في محمد بن سنان في بعض الأزمنة، ولكن رواية أبي طالب القمي، تدلّ على أنَّ الإمام (عليه السلام)، رضي عنه في أواخر عمره الشريف، وكان ذلك في أواخر عمر محمد بن سنان أيضاً.

فلا ينبغي التوقف في صلاح الرجل، وحُسن حاله.

ولكن هذا البيان لا يمكن المساعدة عليه؛ فإنّ الذي يظهر من الروايات الواردة في ترجمة محمد بن سنان، والشواهد الأخرى، أنَّ الرجلَ كان من الشخصيات المثيرة للجدل في عصره، ولعلّه بسبب اتخاذه مواقف في مسائل عبّر عنها هو بالمعضلات فيما حُكي عنه، إذ كان ((يقول: ومن أراد المعضلات فإليّ، ومن أراد الحلال والحرام فإلى الشيخ- يقصد صفوان بن يحيى-))[1].

وبسبب آراءه ومواقفه، كان هناك مَن يقدح فيه، وفي المقابل كان هناك أناساً يتبعونه ويدافعون عنه.

وقد وَرَدَ في بعض الروايات ((أنَّ الإمام (عليه السلام) قال له: **أبى الله إلاّ أنْ يضّل بك كثيراً، ويهدي بك كثيراً**))[2]، والملاحظُ في أحوال

(١) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٧٩٦ الرقم٩٨١.

(٢) المصدر السابق :٢/ ٨٤٩ الرقم١٠٩٠.

مثله من الشخصيات المُثيرة للجدل، هو ورود الروايات المختلفة عن الأئمة (عليهم السلام) بشأنهم، مدحاً تارة، وقدحاً أخرى، فنجد ذلك في حق الصلحاء، وغيرهم على حدّ سواء، فقد وَرَدَت روايات متضاربة بشأن زرارة، ومحمد بن مسلم، وجابر بن يزيد الجعفي، وبريد بن معاوية، وهشام بن الحكم، ويونس بن عبد الرحمن، والفضل بن شاذان، وغيرهم من الأجلّاء والعظماء.

كما وَرَدَت روايات أخرى متضاربة، بشأن المفضّل بن عمر الجعفي، ويونس بن ظبيان، والمُعلّى بن خنيس، وداود بن كثير الرقي، وغيرهم ممن ضُعّفوا وقُدح فيهم.

والذي يبدو، انه لا يمكن استكشاف حال أمثال هؤلاء من الشخصيات الجدلية، من الروايات الواردة في حقهم عن الأئمة (عليهم السلام)؛ لأنهم (عليهم السلام) كانوا محكومين بالظروف القاهرة، التي تحتّم عليهم التكلم عن هؤلاء بأنواع مختلفة، كما يظهر ذلك بمراجعة النصوص الواردة فيهم.

فتمييز ما كان بداعي البيان الواقعي، عمّا كان يصدر لمصالح أخرى، إنما يتم بمعرفة حال الشخص، من خلال أقوال الرجاليين الذين تعرّفوا على حقيقة أحوال هؤلاء، اعتماداً على أساتذتهم كابراً عن كابر، ولم يكونوا مقيَّدين في الإفصاح عن حقيقة أحوالهم، بما كان الأئمة (عليهم السلام) يتقيَّدون به في أعصارهم.

وبعبارة أخرى:

أنه لا يتيسر التعرّف على جلالة زرارة، ومحمد بن مسلم، ويونس بن عبد الرحمن وأضرابهم، من خلال الروايات الواردة بمدحهم، بل من خلال ما حكاه المعاصرون لهم عن أحوالهم، وانعكس ذلك في كلمات الرجاليين، فإنّه يعرف بذلك أنّ ما وَرَدَ في مدحهم من الأئمة (عليهم السلام)، كان مسوقاً لبيان الواقع، دون ما وَرَدَ في ذمّهم، بل لو لم يرد فيهم إلاّ ما اشتمل على الذم، لكان الحال كذلك.

فيحكم بأنّ الروايات الذامّة، لم تكن مسوقة لبيان الواقع، وهذا بخلاف الحال بالنسبة إلى الرواة العاديين، غير المثيرين للجدل، فإنه يُكتفى بما وَرَدَ في مدحهم، من الروايات المعتبرة عن الأئمة (عليهم السلام).

وبالجملة:

فإنّ رواية أبي طالب القمي وإنْ تمت سنداً، إلاّ أنه لا يمكن اعتمادها دليلاً على جلالة محمد بن سنان.[1]

وعليه، فلا تصلح رواية أبي طالب القمي بنفسها، كدليل على وثاقة محمد بن سنان، وحُسن حاله، وعلو منزلته.

---

(١) ينظر: محمد رضا السيستاني، قبسات من علم الرجال: ١/ ٤١٦ وما بعدها.

ثـمّ انه، حتـى على تقديـر تمامية الرواية سـنداً ودلالـة، فمع ذلك لا يمكـن لنـا إغفـال مـا سـيأتي مـن كلـمات جمـع -بـل لعـلّ أغلب- أعـلام الرجـال، وأهـل التراجـم، الذيـن صرّحـوا بضعـف محمـد بن سـنان، وعـدم مقبوليـة روايته.

وعندئـذٍ فهـذه التصريحات من أهل الرجـال، والعارفين بأحوال الـرواة، الذيـن أجهـدوا أنفسـهم في البحـث، والتحقيـق مـن جهـة، وكانـوا على اطـلاع على هـذه الرواية، وغيرهـا من جهة أخـرى، ومع ذلـك انتهـوا إلى ضعـف محمـد بـن سـنان، وعـدم مقبوليـة رواياتـه، فكلماتهـم هـذه بمعيـة مـا بنينـا عليـه، مـن أن أقـوال الرجاليـين، تمثّل قرينـةً تحمل قيمـةً احتمالية، يمكـن أنْ تدخل في عملية بنـاء الاطمئنان بحـال الـراوي، توثيقـاً وتضعيفاً.

كلّ ذلـك يمنـع مـن الاطمئنان بمـؤدى الروايـة ومقتضاها، من وثاقـة محمـد بـن سـنان، وحُسـن حالـه في الحديـث، خصوصـاً مع ما تقـدّم [1]، مـن الإشـارة إلى وجـود ظـروف كثـيرة تقيّـد كلام الأئمـة (عليهم السلام)، تحـرر منهـا أهـل الجـرح والتعديـل، فكانـت كلماتهـم -أي أهـل الجـرح والتعديـل-، بمعزل عن هـذه الضغوط، والجهـات التي يمكـن أنْ تؤثـر في دلالـة الـكلام كالتقيّـة ونحوهـا.

---

(١) يراجع: ص٣٨

وعليه: فهذا الوجه لإثبات وثاقة محمد بن سنان، غير تامّ.

الوجه الرابع:

ما ذكره سيدنا الأستاذ الحكيم (دام ظله) في مصباح المنهاج وغيره، من أنه ((يكفي في توثيق الرجل، ظهور حال ابن قولويه في توثيقه؛ لأنه من رجال كامل الزيارات وقد أكثر فيه الرواية عنه)).[1]

ولكنّ هذا الوجه غير تام؛ وذلك لما تقدّم ذكره منا مفصلاً[2] من أنَّ مجرد الوقوع في إسناد كامل الزيارات، سواء في دائرة المشايخ المباشرين، أو الأعم منهم ومن غيرهم، وسواء انتهت الروايات إلى المعصومين (عليهم السلام)، أو إلى غيرهم، فكلّ ذلك لا يكفي -بنفسه- للقول بوثاقة الراوي، وإنْ كان الوقوع بنفسه، يحمل قيمة احتمالية باتجاه الوثاقة، لكنها دون الاطمئنان بالوثاقة بمراحل كثيرة، هذا أولاً.

وثانياً: أنه حتى على تقدير إيراث الوقوع في أسناد كامل الزيارات للوثاقة، فهو معارَض بكلمات أعلام الرجال الصريحة

---

(١) الحكيم، مصباح المنهاج: كتاب الطهارة ١/ ٢٩٤، الفوائد الرجالية من مصباح المنهاج : ص١١٩.

(٢) عادل هاشم، أبحاث في التوثيقات العامة (مخطوط).

بالطعن في الرجل، وعدم مقبولية مروياته -كما سيأتي استعراضها إنْ شاء الله تعالى-، فعندئذٍ لا يمكن الانتهاء إلى وثاقته من مجرد الوقوع في الإسناد هذه.

وثالثاً: هناك جملة كبيرة من الروايات الواردة التي تطعنُ في محمد بن سنان، وهذه الروايات كذلك تمنع من الانتهاء إلى القول بوثاقته.

فالنتيجة: أنَّ هذا الوجه غير تام.

الوجه الخامس:

ما ذكره كذلك سيدنا الأستاذ الحكيم (دام ظله) كذلك وحاصله:

((أنَّ الأصحاب قد أكثروا من الرواية عنه، فقد ذكر في تنقيح المقال في تمييزه سبعين رجلاً، ومنهم من الأعاظم والأجلّاء والأكابر، والعدد الكثير منهم كأحمد بن محمد بن عيسى، الذي أُخرج البرقي عن قم؛ لروايته عن الضعفاء، واعتماده المراسيل، والحسن بن محبوب صاحب كتاب المشيخة، ومحمد بن الحسين بن أبي الخطاب، والحسن والحسين ابنا سعيد، والفضل بن شاذان، وغيرهم ممن يضيق المقام بذكرهم.

أضف إلى ذلك اشتهار رواياته، وكثرتها في كتب الأصحاب، على اختلاف طبقاتهم وفتواهم بمضامين كثير منها، كما تعرّض لذلك الاردبيلي، والمجلسي، والوحيد وغيرهم، فإنّ التأمل في

جميع ذلك، يوجب الوثوق بالرجل، والركون إلى رواياته)).[1]

وفي جميع ما ذكره (دام ظله) نظر:

أما كثرة الرواية عنه، فلا تدلّ بوجه على وثاقة الراوي، ولو كان في مَن روى عنه الأجلّاء والأعاظم والأكابر، فقد ثبتت رواية الأجلّاء عن مَن لم تثبت وثاقته، بل كذلك عن مَن ثبت الخدش فيه.

وأما اشتهار رواياته وكثرتها في كتب الأصحاب، فكذلك لا تدلّ على وثاقته، بل لعلّه من جهة خصوصية فيها، كتعرضها إلى مسائل لم تتعرض لها الروايات الأخرى، فتكون مطلوبة من هذه الجهة، وهذا شيء، ووثاقته شيء آخر.

وبعبارة أخرى:

فرق بين رواية الثقة عن شخص، ورواية من لا يروي إلاّ عن ثقة عن شخص، والأول لا يدلّ على الوثاقة، بخلاف الثاني، وسيأتي مزيد بيان من هذه الجهة.

وأما فتوى الأصحاب بمضمون كثير من روايات محمد بن سنان، كما ذكر الأردبيلي، والمجلسي، والوحيد، فالظاهر أنَّ منشأ ذلك، أنّ الرجل شخصية جدلية، قال بوثاقته جمعٌ، وقدح فيه

(١) الحكيم، مصباح المنهاج: كتاب الطهارة١/ ٢٩٤، الفوائد الرجالية من مصباح المنهاج: ص ١٢٥ ـ ١٢٦.

آخرون، وتوقف ثالث بحاله، فمن الطبيعي أنّ الفريق الذي قال بوثاقته، وحُسن حاله، يعتمد على رواياته، بل ويفتي على طبقها إذا لزم الأمر، كما هو مقتضى الصناعة.

والمتحصل من جميع ما تقدّم: عدم تمامية هذا الوجه أيضاً.

نعم، ذكر العلامة البهبهاني (قدس سره) في تعليقته[1]، قريب من هذا الوجه، ويرد عليه عين ما أوردناه على سيدنا الأستاذ الحكيم (دام ظله)، فلاحظ.

الوجه السادس:

ما ذكره السيد بحر العلوم (قدس سره) في رجاله وحاصله:

((وظنّي أنَّ الرجل قد أصابته آفة الشهرة، فمعض[2] عليه بعض من عانده، وعاداه بالأسباب القادحة، من الغلو والكذب ونحوهما، حتى شاع ذلك بين الناس واشتهر، ولم يستطع الأعاظم الذين رووا عنه، كالفضل بن شاذان، وأيوب بن نوح وغيرهما،

---

(١) الوحيد البهبهاني، تعليقة على منهج المقال: ص ٢٩٧.

(٢) في المصدر (فغمز)، مَعِضَ من الأَمْرِ كفرحَ: غَضِبَ وشَقَّ عليه فهو ماعِضٌ ومَعِضٌ وأَمْعَضَه ومعَّضه تَمْعيضاً فامْتَعَضَ. والا مْعاضُ: الا حْراقُ. والمَعَّاضةُ من النُّوقِ: التي تَرْفَعُ ذَنَبَها عند نتاجِها. الفيروز آبادي، القاموس المحيط: ١ / ٣٤٥.

دفع ذلك عنه، فحاولوا بما قالوا، رفع الشنعة عن أنفسهم، كما يشهد به صدور هذه الكلمات المتدافعة عنهم، ثمّ سرى ذلك إلى المتأخرين، والذين هم أئمة الفن، مثل الكشي، والنجاشي، والمفيد، والشيخ، وابن شهر آشوب، والسيدين الجليلين ابنَي طاووس، والعلّامة، وابن داود، فضعّفته طائفة، ووثّقته أخرى، واضطرب آخرون)).[1]

ولكن هذا الوجه ضعيف جداً

بل لا شاهد عليه يدعمه، بل القرائن الكثيرة على خلافه، وهذا الكلام مجرد احتمال من السيد (قدس سره)، لا شاهد عليه، فإنه يبعد جداً أنْ يتأثر أئمة الفن، كالكشي، والنجاشي، وأضرابهم بالشائعات، وهم أئمة فن علم الرجال والتراجم، ولهم قدم السبق والتحقيق فيه، وأصحاب منهج علمي واضح.

وبالتالي، فلو صحّ هذا الكلام، لسرى الشك في كل ما نقلوه إلينا من توثيقات وتضعيفات، وهو كما ترى.

الوجه السابع:

أنه يمكن الانتهاء إلى وثاقة محمد بن سنان، بمعية رواية صفوان بن يحيى، ومحمد بن أبي عمير، عنه، وهؤلاء ممن ثبت أنهم

---

(١) بحر العلوم، الفوائد الرجالية: ٣/ ٢٧٧.

لا يروون ولا يُرسلون إلا عن ثقة، وقد وَرَدَت روايتهما عن محمد بن سنان في موارد:

الأول: ما رواه الشيخ الصدوق (قدس سره) في العلل[١]، بإسناده عن يعقوب بن يزيد، عن محمد بن أبي عمير، عن محمد بن سنان. وقد أَوْرَدَ صاحب الوسائل مثله[٢].

الثاني: ما رواه الشيخ الطوسي[٣](قدس سره)، بإسناده عن الحسن بن محمد بن سماعة، عن صفوان، عن محمد بن سنان، عن حذيفة بن منصور،

وقد أَوْرَدَ صاحب الوسائل مثله.[٤]

---

(١) الصدوق، علل الشرايع:١/ ٧٧ ب: العلة التي من اجلها سمي إسماعيل ح٢، ولكن فيها (ومحمد بن سنان) بدل(عن محمد بن سنان)

(٢) الحر العاملي، وسائل الشيعة: ٢/ ٩٠٩ ب: ٧٧ استحباب احتساب البلاء ح١٩ ، طبعة دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان ، الحر العاملي، وسائل الشيعة: ٣/ ٢٦٥ ب: ٧٧ استحباب احتساب البلاء ح١٩ ، طبعة مؤسسة آل البيت عليهم السلام ولكن في طبعة ال البيت (ومحمد بن سنان) بدل(عن محمد بن سنان).

(٣) الطوسي، تهذيب الأحكام: ٧/ ١٢٩ ب: الغرر والمجازفة ح٣٦.

(٤) الحر العاملي، وسائل الشيعة: ١٣/ ٢٧٩، الطبعة الإسلامية، ولكن بدون ذكر حذيفة بن منصور.

الثالث: ما رواه البرقي في المحاسن، عن أبيه، عن حماد بن عيسى، عن يعقوب بن شعيب، عن أبي بصير، قال:

((سألت أبا عبد الله (عليه السلام) .... عن أبيه، عن صفوان بن يحيى، وعبد الله بن المغيرة، عن محمد بن سنان، مثله، عن الوشّاء، عن محمد بن سنان مثله [1].

وأوْرَدَ هذا الحديث عنه صاحب الوسائل (قدس سره) في وسائله.[2]

ولكن يمكن الاعتراض على ثبوت هذه الأسانيد بالقول:

أنه لم يثبت شيء من الأسانيد المذكورة:

أما السند الأول:

فلأنَّ ما هو المذكور في الوسائل، لا يطابق ما في المطبوعة القمية من كتاب العلّل، فإنّ فيها هكذا:

((محمد بن أبي عمير، ومحمد بن سنان- أي بالعطف بـ(الواو) دون (عن)-،)) [3] وهذا هو الصحيح، فإنَّ يعقوب بن يزيد، يروي عن محمد بن سنان، كما يروي عن محمد بن أبي عمير، بل

(١) البرقي، المحاسن: ٢/ ٤٢٧.

(٢)الحر العاملي، وسائل الشيعة: ١٦/ ٤٩٣ ب: عدم وجوب غسل اليدين قبل الطعام ح٥.

(٣) الصدوق، علل الشرايع:١/ ٧٧ ب: العلة التي من أجلها سمي إسماعيل ح٢.

قد روى يعقوب بن يزيد هذه الرواية بعينها عن محمد بن سنان بلا واسطة، كما أوَرَدَها ابن قولويه،[١] ورواها الصدوق أيضاً،[٢] كذلك مع اختلاف في اللفظ.

وأما السند الثاني، فقد شكّكَ السيد البروجردي (قدس سره) في صحته قائلاً:

((رواية صفوان، عن محمد بن سنان، لا تخلو عن بُعد، ويحتمل أنْ يكون صوابه صفوان، ومحمد بن سنان))[٣].

أقول: تحريف (الواو) بـ(عن) وعكسه شائع في التهذيب، كما نبّه عليه المحقق صاحب المعالم في كتابه منتقى الجمان، فلا اطمئنان برواية صفوان، عن محمد بن سنان، في هذا المورد.

وأما السند الثالث:

فمن المؤكد وقوع التحريف فيه، بنظير ما تقدّم، وأنّ الصحيح هكذا:

((وعن أبيه، عن صفوان، وعبد الله بن المغيرة، ومحمد بن سنان مثله))، أي يعقوب بن شعيب، عن أبي بصير، وقد ثبتت

(١) ابن قولويه، كامل الزيارات: ص ٦٥.

(٢) الصدوق، علل الشرايع: ١/ ٧٧ ب: العلة التي من أجلها سمي إسماعيل ح٢.

(٣) البروجردي، ترتيب أسانيد التهذيب: ٢/ ١٠٣.

رواية البرقي عن كلٍ من الثلاثة ـ أي صفوان، ومحمد بن سنان، وعبد الله بن المغيرة - ، كما ثبتت رواية هؤلاء الثلاثة عن يعقوب بن شعيب، ولم تثبت رواية عبد الله بن المغيرة، ولا صفوان ،عن محمد بن سنان، فالقاعدة تقتضي ما ذكر من التصحيف.

فالنتيجة: أنه لا يمكن إثبات رواية صفوان، أو محمد بن أبي عمير، عن محمد بن سنان.[1]

وبناءً عليه، فهذا الوجه ساقط عن الاعتبار.

الوجه الثامن:

ويرتكز هذا الوجه، على أنَّ الرجل من أخص خواص الأئمة (عليهم السلام)، ومستودع أسرارهم، بل اختصّه الأئمة (عليهم السلام) بأسرار، لم يحدّثوا بها غيره.

وحدّد البعض منهم -كابن شهر آشوب[2]- أن محمد بن سنان هو باب الإمام الصادق (عليه السلام)،وعليه، فالرجل ثقة، عظيم المنزلة.

ولكن هذا الوجه غير تام أساساً، والوجه في ذلك:

---

(١) ينظر: محمد رضا السيستاني، قبسات من علم الرجال١/ ٤٥٩ ـ ٤٦٠.

(٢) ابن شهر آشوب، مناقب آل أبي طالب: ٣/ ٤٠٠.

ما تقدّمت منا الإشارة إليه مفصلاً في أول البحث[1] من أنَّ محمد بن سنان لم يروِ عن الإمام الصادق (عليه السلام)، واستظهرنا أنَّ كلّما ترد عبارة (ابن سنان عن الإمام الصادق (عليه السلام)) في الأسانيد فتُحمل على (عبد الله بن سنان) دون (محمد بن سنان)، هذا أولاً.

وثانياً: أنه يستبعد أنْ يكون محمد بن سنان مستودع أسرار الأئمة (عليهم السلام)، وهناك الكثير ممن هم أعلى منزلة، وأدق فهماً وعلماً منه، فهناك زرارة، ومحمد بن مسلم، وهناك مشايخ الثقات، كابن أبي عمير، وصفوان، والبزنطي، وهناك أصحاب الإجماع، الذين يقتربون من العشرين راوياً، فكيف يختص محمد بن سنان بمنزلة خاصة، دون هؤلاء الأعلام، الذين كانوا أعلى درجة منه بلا شبهة ؟ !

فالنتيجة: أنَّ هذا الوجه غير تام.

الوجه التاسع:

ما يظهر من كلمات غير واحد، من الاعتماد على ما ذكره الشيخ المفيد (قدس سره)، بحق محمد بن سنان في الإرشاد، من عدّه من خاصة مولانا الإمام الكاظم (عليه السلام)، وثقاته، وأهل الورع، والعلم،

---

(١) يراجع: ص١٤

والفضل من شيعته.[١]

والجواب عن هذا الوجه واضح جداً وهو:

أنَّ هذا تقييم الشيخ المفيد (قدس سره) لحال محمد بن سنان، في هذا الكتاب، ولكن يعارضه أقوال أعلام الرجال، كالنجاشي، والكشي، والفضل، والشيخ الطوسي، وغيرهم -كما سيأتي التعرض له -، وحينئذٍ، فلا مجال لتقديم كلمات الشيخ المفيد، على كلمات هؤلاء الأعلام، هذا أولاً.

وثانياً: أنَّ هناك جملة من الروايات التي تقدح بحاله، وهي مانعة عن القول بوثاقته.

بل أكثر من ذلك:

فإنّ الشيخ المفيد (قدس سره) ذكر في رسالته في كمال شهر رمضان المبارك ونقصانه -،بعد نقل رواية دالة على أنه لا ينقص -قال:

((وهذا حديث شاذ، نادر، غير معتمد عليه، في طريقه محمد بن سنان، وهو مطعون فيه، لا تختلف العصابة في تهمته، ومَن كان هذا سبيله، لا يعتمد عليه في الدين)).[٢]

فالنتيجة: أنَّ هذا الوجه ساقطٌ عن الاعتبار.

---

(١) المفيد، الإرشاد: ٢/ ٢٤٨.

(٢) المفيد، جوابات أهل الموصل: ص٢٠.

الوجه العاشر:

ما ذكره الكلباسي (قدس سره) في رسائله الرجالية، وحاصله:

((أنَّ ثلّة من الأواخر -بعد الإغماض عن ثلّة من الأوائل- بنوا على صحة حديث محمد بن سنان، مع الاطلاع على الكلمات القادحة، وهذا يوجب الظن باعتبار حاله، وحُسن حالته)).[1]

ولكنّ هذا الوجه واضح الضعف، وذلك:

لأنه بعد التحقيق، اتضح أنَّ عمدة الأدلة التي استند عليها القائلون بوثاقة محمد بن سنان، من الأوائل أو الأواخر غير تامّة، ولا تصلح أنْ تكون مستنداً للقول بوثاقته.

مضافاً إلى معارَضتها بوجوه أخرى أقوى منها، تامة الدلالة على ضعف الرجل في الحديث وغلوّه.

فالنتيجة: أنَّ هذا الوجه ساقط من الأساس.

الوجه الحادي عشر:

ما ذكره الكلباسي (قدس سره) في رسائله الرجالية، وحاصله:

((أنه قد اجتمع في محمد بن سنان من الأسباب المقتضية للاعتبار، حيث إنّه كان يتشرف بلقاء أربعة من الأئمة (عليهم السلام)، والظاهر اختصاصه بمولانا الرضا (عليه السلام)، وقد تكثّرت رواياته

---

(١) الكلباسي، الرسائل الرجالية: ٣/ ٦٤٤.

في الفروع، بل الأصول، وكثُرت روايات الثقات عنه، ورواياته موافقة لروايات غيره من الأجلّاء، وهي سالمة عما غمزوا عليه من الغلو)).[١]

وفي جميع ما ذكره (قدس سره) نظرٌ:

أمّا أنه تشّرف بلقاء أربعة من الأئمة (عليهم السلام)، فهذا ليس وجهاً للقول بوثاقته، فقد تشّرف بلقاء الأئمة (عليهم السلام)، الثقات والضعفاء وأهل الغلو والزنادقة، وغيرهم من باقي الملل والنحل والأديان، وبالتالي، فلا دلالة في نفس اللقاء بهم (عليهم السلام)، على الوثاقة بوجه.

وكذلك لا ملازمة بين كثرة الرواية عنهم (عليهم السلام) والوثاقة، فلا تدلّ كثرة الرواية بنفسها على الوثاقة، وقد تقدّم بيان ذلك [٢].

وأمّا أنَّ رواياته سالمة عما غُمز عليه من الغلو، فهذا غير تامّ، بل هناك قرائن على خلافه، يظهر من بعض كلماته الغلو، حيث وَرَدَ خطابه للإمام (عليه السلام):((بأنك على كل شيء قدير)) [٣] -كما ستأتي الإشارة إليه[٤] - وهذا يعكس روح الغلو الموجودة في الرجل، مضافاً إلى كلمات أعلام الرجال، في إثبات أنه من الغلاة.

(١) المصدر السابق: ٣/ ٦٤٤.

(٢) يراجع: ص٤٤.

(٣) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٨٤٩ الرقم ١٠٩١.

(٤) ينظر: ص ٩٣.

فالنتيجة: أنَّ هذا الوجه غير تام.

الوجه الثاني عشر:

((أنه قد عَنون في العيون باباً، في ذكر ما كتبه الرضا (عليه السلام)، إلى محمد بن سنان، في جواب مسائله في العلل.[١]

والعلل تتجاوز الخمسين، حيث أنه لو كان محمد بن سنان من الكذّابين المشهورين، أو كان حاله ظاهر السوء، لما جرى مولانا الرضا (عليه السلام) على المماشاة معه، ولما تحمّل طول الجواب عن سؤالاته الكثيرة بلا شبهة، ولما عنون في العيون ما عنون فيما ذكر.

فبما ذكر، ينكشف كون محمد بن سنان، من خواص مولانا الرضا (عليه السلام)، بل صاحب أسراره، بل نفس السؤال عن العلل المسؤول عنها، تكشف عن حال محمد بن سنان، وعمق نظره، ومواظبته على التأمل في الأمور الشرعية)).[٢]

ولكنّ هذا الوجه على ضعف محمد بن سنان أدلّ، بتقريب:

أنَّ الراوي لهذه العلل، عن الإمام (عليه السلام) في جميع الطرق -وهي ثلاثة-، هو محمد بن سنان.

أما الطريق الأول فكان:

---

(١) الصدوق، عيون أخبار الرضا: ٢/ ٩٥ .

(٢) ينظر: الكلباسي، الرسائل الرجالية: ٣/ ٦٤٣-٦٤٤.

((حدّثنا محمد بن ماجيلويه (رحمه الله)، عن عمّه محمد بن أبي القاسم، عن محمد بن علي الكوفي، عن محمد بن سنان)).

وأما الطريق الثاني:

((حدّثنا علي بن أحمد بن محمد بن عمران الدقّاق، ومحمد بن أحمد السناني، وعلي بن عبد الله الورّاق، والحسين بن إبراهيم بن احمد بن هشام المكُاتب (رضي الله عنهم)، قالوا: حدّثنا محمد بن أبي عبد الله الكوفي، عن محمد بن إسماعيل، عن علي بن العباس، قال: حدّثنا القاسم ابن الربيع الصحّاف، عن محمد بن سنان)).

والطريق الثالث:

((حدّثنا علي بن أحمد بن عبد الله البرقي، وعلي بن عيسى المجاور، في مسجد الكوفة، وأبو جعفر محمد بن موسى البرقي، بالري (رحمهم الله)، قالوا: حدّثنا محمد بن علي بن ماجيلويه، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن أبيه، عن محمد بن سنان، أنَّ علي بن موسى الرضا (عليه السلام) كتب إليه في جواب مسائله، علّة غسل الجنابة ....)).[1]

وبمعية ما ذكره ابن الغضائري، في كون محمد بن سنان ممن يضع الحديث، فيرد احتمال وضعه في هذا المورد كذلك، هذا أولاً.

وثانياً: بعد التتبع والتدقيق في مضامين هذه العلل وأجوبتها،

(١) الصدوق، عيون أخبار الرضا: ٢/ ٩٥ .

-كما سيأتي بيانه بصورة أكبر-، ظهر أنَّ جملة منها ضعيفة جداً، لا ترقى إلى قول المعصوم (عليه السلام)، بل أنها لنتاج قول الفقهاء والمتكلمين أقرب، وهذا يثير علامة استفهام كبيرة، حول الوثوق بصدورها عن الإمام (عليه السلام).

وثالثاً: أنَّ هناك الكثير من الوجوه -كما ستأتي-، والروايات وكلمات أعلام الرجال، تمنعُ عن كون محمد بن سنان من خواص الإمام الرضا (عليه السلام)، بل في بعضها -كما ستأتي-، المنع من القول بملاقاته للإمام (عليه السلام)، باعترافه بنفسه، وأنَّ كلّ ما رواه إنما كان وجده في الكتب المكتوبة، ولم يسمع من الإمام (عليه السلام).

وبعد كل هذا، فهذا الوجه على ضعف محمد بن سنان، من الواضح أنه صار أدلّ.

الوجه الثالث عشر:

ما أشار إليه السيد بحر العلوم (قدس سره) في رجاله، وحاصله:

أنه يُعلم بالتتبع أنَّ محمد بن سنان، كانَ وكيلاً لأربعة من الأئمة (عليهم السلام)، والوكالة لهم (عليهم السلام) تقتضي حُسن حاله، بل وثاقته.[1]

وللمناقشة في هذا الوجه مجال:

---

(١) ينظر: بحر العلوم، الفوائد الرجالية: ٣/ ٢٦٥.

أمّا أولاً: فإنَّ الوكالة بنفسها لا تقتضي الوثاقة في الحديث، إلاّ في صور خاصة، منها عادة ما تكون مرتبطة بوكالته عنهم في أمور تستبطن الوثاقة في الحديث كالتبليغ، والحكاية عنهم (عليهم السلام) في الحلال والحرام، والعقائد ونحوها، دون غيرها من اقسام الوكالة، كالوكالة في الأمور المالية، أو الاجتماعية، أو الخدمية على الأهل والعيال، أو الإدارية ونحو ذلك.

وقد فصّلنا الحديث عن ذلك في باب دلالة الوكالة على الوثاقة فراجع[1]

وثانياً: أنه لم يُقمْ السيد بحر العلوم (قدس سره) دليلاً على أنَّ محمد بن سنان، كان من وكلائهم (عليهم السلام).

فالنتيجة: أنَّ هذا الوجه غير تامّ.

فالمتحُصل من جميع ما تقدّم: أنه لم يثبت اي وجه من الوجوه التي قيلت في مقام إثبات وثاقة محمد بن سنان.

---

(١) ينظر: عادل هاشم، بحوث في الفاظ التوثيق: ص٣٠

وجوه إثبات ضعف محمد بن سنان

الوجه الأول:

ما رواه الكشي، في اختيار معرفة الرجال، عن العياشي حيث قال:

((محمد بن مسعود، قال: حدّثني علي بن محمد القمي، قال: حدّثني أحمد بن محمد بن عيسى القمي، قال: بعث إليّ أبو جعفر (عليه السلام) غلامه ومعه كتابه، فأمرني أن أصير إليه، فأتيته وهو بالمدينة، نازلٌ في دار بزيع، فدخلتُ عليه، وسلّمت عليه، فذكر في صفوان، ومحمد بن سنان، وغيرهما مما قد سمعه غير واحد، فقلت في نفسي: استعطفه على زكريا ابن آدم، لعلّه أنْ يسلَم مما قال في هؤلاء.

ثمّ رجعت إلى نفسي، فقلت: مَن أنا أن أتعرض في هذا وفي شبهه؟، مولاي هو أعلم بما يصنع، فقال لي: **يا أبا علي، ليس على مثل أبي يحيى،[1] يُعجّل، وقد كان من خدمته لأبي (عليه السلام)، ومنزلته عنده وعندي من بعده، غير أني احتجت المال الذي عنده**، فقلت: جعلت فداك هو باعث إليك بالمالِ، وقال لي: إنْ وصلت إليه، فأعلمه أنَّ الذي منعني من بعث المال، اختلاف ميمون ومسافر،

---

(١) أبو يحيى، وهي كنية زكريا بن آدم، كما أن أبا علي كنية احمد بن محمد.

فقال: **احمل كتابي إليه، وأُمره أنْ يبعث إليّ بالمال**، فحملت كتابه إلى زكريا، فوجّه إليه بالمال، فقال لي أبو جعفر (عليه السلام) ابتداءً منه: **ذهبت الشبهة، ما لأبي ولد غيري**، فقلت: صدقت جعلت فداك)).[1]

والرواية ظاهرة -بل واضحة- في القدح بمحمد بن سنان، ولكن الظاهر أنها مخدوشة سنداً، من جهة علي بن محمد القمي، فإنه وإن كان هو علي بن محمد بن فيروزان القمي، الذي قال عنه الشيخ الطوسي (قدس سره) في رجاله أنه ((كثير الرواية)).[2] وقال بحقه سيد مشايخنا المحقق الخوئي (قدس سره)، في معجم رجال الحديث أنه ((ويظهر من سؤال حمدويه علي بن محمد بن فيروزان ، عن مالك ، أنَّ قوله كانَ معتمداً عليه عنده، وأنه كان عالماً بأحوال الرجال)).[3]

ولكن الانتهاء من خلال هذا إلى وثاقة الرجل، واعتبار مروياته بعيد.

الوجه الثاني:

ما ذكره الفضل بن شاذان، بحق محمد بن سنان، وهي ثلاث نصوص:

---

(١) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٨٥٨ـ ٨٥٩ الرقم١١١٥.

(٢) الطوسي ، الرجال: ص٤٢٩ الرقم ٦١٦٤.

(٣) الخوئي، معجم رجال الحديث: ١٣/ ١٧٠ **الرقم** ٨٤٧٣.

النص الأول:

وهو الذي ذكره الكشي، في موضع من ترجمته لمحمد بن سنان، حيث قال: ((قال محمد بن مسعود، قال عبد الله بن حمدويه: سمعت الفضل بن شاذان، يقول: لا أستحلُ أنْ أروي أحاديث محمد بن سنان)).[١]

والرواية وإنْ كانت تامّة دلالة، ومقتضاها التحرز عن رواية ومرويات محمد بن سنان، ولكنها مخدوشة سنداً؛ لمكان عبد الله بن حمدويه.

النص الثاني:

كذلك ما رواه الكشي من القول بأنه:

((وذكر الفضل في بعض كتبه، أن من الكاذبين أو (الكذّابين) المشهورين ابن سنان، وليس بعبد الله)).[٢]

ودلالته في القدح بمحمد بن سنان واضحة، ولكنها مخدوشة سنداً؛ لعين ما تقدم في الرواية الأولى، وهو ورود عبد الله بن حمدويه، الذي لم يثبت له توثيق في كتب الرجال.

نعم، لابدّ من حمل التعبير بكونه مبني على المبالغة، أو على

---

(١) الطوسي: اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٧٩٦ الرقم ٩٧٨.

(٢) المصدر نفسه.

أنه وصف لحال الرجل في نهاية حياته؛ وذلك لانَّ جملة من الثقات والأعلام رووا عنه، وهذا يصعب مع ثبوت كونه من الكذّابين المشهورين، كما هو واضح.

وعلى كل حال، فالضعف السندي كافٍ لإسقاط الرواية عن الاعتبار.

النص الثالث:

ما رواه الكشي في ترجمة أبي سمينة، حيث روى في حقه كلاماً، عن علي بن محمد بن قتيبة النيشابوري، عن الفضل بن شاذان، ثم قال:

((وذكر الفضل في بعض كتبه: الكذّابون المشهورون، أبو الخطاب، ويونس بن ظبيان، ويزيد الصائغ، ومحمد بن سنان، وأبو سمينة أشهرهم)).[1]

والرواية وإنْ خدش فيها البعض، من جهة علي بن محمد بن قتيبة النيشابوري (أو النيسابوري)، ولكن الرجل معتبر الحديث، بناءً على ما بنينا عليه- كما تقدّم[2]-.

وأما من ناحية الدلالة:

---

(١) المصدر السابق: ٢/ ٨٢٣ الرقم١٠٣٣.

(٢) عادل هاشم، بحوث في مشيخة من لا يحضره الفقيه: ٤/ ١٨٩.

فيمكن الاعتراض عليها بالقول:

بأنه كيف يمكن القول بكون محمد بن سنان من الكذّابين المشهورين، وأنه في مصاف أبي سمينة وابن ظبيان وأضرابهم ممن اشتهر كذبهم؟! فهذا بعيد جداً، والظاهر أنه لابدّ من حمل كلمات الفضل في المقام، على ضرب من المبالغة في التعبير، واستخدام الألفاظ.

وعلى كل حال، فالرواية بعد اعتبارها سنداً، واضحة الدلالة في القدح بمحمد بن سنان.

الوجه الثالث:

كلمات أيوب بن نوح، بحق محمد بن سنان، وهما نصان:

النص الأول:

ما حكاه الكشي قائلاً:

((قال حمدويه: كتبت أحاديث محمد بن سنان، عن أيوب بن نوح، وقال: لا أستحل أنْ أروي أحاديث محمد بن سنان)).[1]

النص الثاني:

ما حكاه الكشي أيضاً قائلاً:

((ذكر حمدويه بن نصير، أنَّ أيوب بن نوح دفع إليه دفتراً،

(١) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٦٨٧ الرقم ٧٢٩.

فيه أحاديث محمد بن سنان، فقال لنا: إن شئتم أن تكتبوا ذلك فافعلوا، فإني كتبت عن محمد بن سنان، ولكن لا أروي لكم أنا عنه شيئاً، فإنه قال قبل موته: كلّما حدّثتكم به، لم يكن لي سماع ولا رواية،[1] وإنما وجدته)).[2]

في الحقيقة كلمات أيوب بن نوح، بحق محمد بن سنان، تستدعي التوقف عندها طويلاً، لعدة أسباب:

السبب الأول: أنَّ الرجل من القريبين زماناً من محمد بن سنان، وتقييمه للموقف وكلماته في المقام، ذات أهمية خاصة جداً، خصوصاً وأنَّ علم الرجال يعتمد كثيراً على المشاهدة، والقرب الزماني.

السبب الثاني: أنَّ كلمات الرجل كَشفت عن جهة مهمة في أحاديث محمد بن سنان، وهي أنه قد تلقّى رواياته على سبيل الوجادة؛ فلذلك، لم يستحل أيوب بن نوح أنْ يرويها عنه.

ونعتقدُ أنَّ ثبوت هذه الجهة في أحاديثه، تمثل المفتاح الأساسي في حل إشكالية حال الرجل، والاختلاف في وثاقته وضعفه؛ لأنها ستعطي مؤشراً واضحاً على حاله، ومعطىً مهماً في منهجه وطريقته -كما سيأتي بيانه-.

(١) هكذا ورد في المصدر، ويحتمل أن تكون لفظ رواية مصحفة عن قراءة.

(٢) المصدر نفسه: ٢/ ٧٩٥ الرقم٩٧٦.

وبناءً على ذلك:

فنجد أنه من المهم جداً، أنْ نفصّل الحديث في المقام.

فقد نوقش في كون ما ذُكر، موجباً للقدح في محمد بن سنان، من جهات:

الجهة الأولى:

أنَّ اعتماد الوجادة في نقل الروايات، مما اختلف في جوازه وعدمه الأعلام، والعديد من العلماء قد أجازوه، فهو لا يوجب قدحاً في الراوي، بل ولا قدحاً في اعتبار مروياته، إذا كان ما رواه من الكتب المعروفة ونحوها، مما يُعلم صحة انتسابها إلى أصحابها.

الجهة الثانية:

أنه لا يُحتمل أنْ تكون جميع مرويات ابن سنان بالوجادة، فإنه كان من أصحاب ثلاثة من الأئمة (عليهم السلام)، ولديه روايات كثيرة عنهم، وكذلك لقي الكثيرين، من أصحاب أبي عبد الله (عليه السلام)، فكيف لا يكون قسماً من رواياته بالقراءة، أو سماعاً، أو مناولة، ونحوها؟!.

فما حكاه ابن نوح، كلام غير قابل للتصديق، ولعلّه قصد دفتراً معيناً من أحاديثه.

الجهة الثالثة:

أنَّ هذا الكلام ليس قابلاً للتصديق من جهة أخرى، وهي:

أنه كيف اختص أيوب بن نوح، بالاطّلاع على أنَّ روايات محمد بن سنان، إنما كانت بالوجادة، ولم يطّلع على ذلك سائر الأجلّة الآخرين الذين رووا عنه؟!.

مع أنَّ أيوب بن نوح بنفسه قد روى عنه، كما نجده في موارد في جوامع الحديث،[1] فإذا كانت جميع رواياته بالوجادة، فكيف سوّغ لنفسه أن يروي عنه، ولو البعض منها؟!

ويمكن الجواب عما ذُكر في الجهة الأولى:

بأنّ من روى عنهم محمد بن سنان كتبهم وأحاديثهم، هم في الغالب من الطبقة الخامسة، -أي كانوا من أحداث أصحاب أبي عبد الله (عليه السلام)، الذين أصبحوا من بعده أصحاباً لوالده الكاظم (عليه السلام) -، والمذكور في المصادر، أنَّ كتب هؤلاء وأحاديثهم كانت مُعرّضة للدس، والتحريف، والتزوير، من قبل الوضّاعين والكذّابين، وفي مقدمتهم الغلاة.

فقد روى الكشي، بإسناده عن محمد بن عيسى بن عبيد، عن

---

(١) الكليني، الكافي: ٥/ ٣٤٣ ب: أن المؤمن كفؤ المؤمنة ح٢، الصدوق، الخصال: ص ٢٦، كمال الدين وتمام النعمة: ص ٣٣٣، الطوسي، تهذيب الأحكام: ١/ ٣١٣ ب: تلقين المحتضرين ح٧٧.

يونس بن عبد الرحمن، أنَّ بعض أصحابنا سأله، عن يونس وأنا حاضر، فقال:

((يا أبا محمد ما أشدّك في الحديث، وأكثر إنكارك لما يرويه أصحابنا، فما الذي يحملك على رد الأحاديث؟، فقال: حدّثني هشام بن الحكم، أنه سمع أبا عبد الله (عليه السلام)، يقول: **لا تقبلوا علينا حديثاً إلاّ ما وافق القرآن والسنّة، أو تجدون معه شاهداً من أحاديثنا المتقدمة، فإنَّ المغيرة بن سعيد (لعنه الله)، دسّ في كتب أصحاب أبي أحاديث، لم يُحدّث بها أبي**..... قال يونس: وافيت الطرق، فوجدت بها قطعة من أصحاب أبي جعفر (عليه السلام)، ووجدت أصحاب أبي عبد الله (عليه السلام) متوافرين، فسمعت منهم، وأخذت كتبهم، فعرضتها من بعدي على أبي الحسن الرضا (عليه السلام)، فأنكر منها أحاديث كثيرة أنْ تكون من أحاديث أبي عبد الله (عليه السلام)، وقال لي:

إنَّ أبا الخطاب كذَبَ على أبي عبد الله (عليه السلام)، لعن الله أبا الخطاب، وكذلك أصحاب أبا الخطاب، يدّسون هذه الأحاديث إلى يومنا هذا في كتب أصحاب أبي عبد الله (عليه السلام).))[1]

ورواه الكشي أيضاً: ((عن يونس عن هشام بن الحكم، أنه سمع أبا عبد الله (عليه السلام)، يقول:

كانَ المغيرة بن سعيد، يتعمّد الكذب على أبي، ويأخذ كتب

---

(١) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٤٨٩ ـ ٤٩٠ الرقم٤٠١.

أصحابه، وكان أصحابه المستترون بأصحاب أبي، يأخذون الكتب من أصحاب أبي، فيدفعونها إلى المغيرة، وكان يدسّ فيها الكفر والزندقة، ويسندها إلى أبي، ثم يدفعها إلى أصحابه، فيأمرهم أنْ يبثوها في الشيعة، فكل ما كان في كتب أصحاب أبي من الغلو، فذاك مما دسّه المغيرة بن سعيد في كتبهم))[1].

هذا بعض ما يرسم لنا صورةً للأوضاع في العصر الذي تلقّى فيه محمد بن سنان الحديث.

وبذلك يظهر:

أنَّ اعتماده في رواية الأحاديث على الوجادة[2]، كان خطأً فاحشاً في ذلك العصر؛ لشيوع الدسّ والتزوير في كتب الأصحاب، فلم يكن تجوز روايتها على سبيل الوجادة، بل كان لابدّ من القراءة، أو السماع، أو المناولة، ونحو ذلك؛ تحذراً مما دُسّ أو زُوّر، ولكن محمد بن سنان ارتكب ذلك الخطأ الفاحش، بل لعلّه كان خطيئةً صدرت منه مع سبق الالتفات، وقد اعترف بها في آخر حياته.

وبذلك يُعرف:

أنَّ ما صنعه يضرّ باعتبار رواياته، ولا أثر لاعترافه المتأخر،

---

(١) المصدر السابق: الرقم٤٠٢.

(٢) ابن داود، رجال ابن داود: ص ٢٧٣. انه روى عنه انه قال عند موته: (لا تروا عني مما حدثّت شيئاً، فإنما هي كتب اشتريتها من السوق).

حتى لو كان في سياق الندم، والتوبة عمّا صنع، فإنّ العبرة بوثاقة الراوي حينما يُحدّث، وأما إذا كان مدلّساً عند ذاك، ثم تاب ورجع، فلا تمنح توبته الاعتبار لرواياته السابقة، التي دلّس فيها.

هذا فيما يتعلق بالجواب عمّا ذكر في الجهة الأولى.

ويمكن الجواب عمّا ذكر في الجهة الثانية:

بأنّ مقصود ابن سنان بـ (ما حدثتكم به)، هو خصوص ما رواه عن الرجال، إذ هي التي تتأتى فيه الرواية بالوجادة، وأما ما رواه عن الأئمة(عليهم السلام)، - وما بأيدينا منه عدد قليل من الروايات، لا تبلغ العشرات- فهو خارج عن مورد اعترافه.

وأما القول: بأنه لَقي الكثير من أصحاب أبي عبد الله (عليه السلام)، فكيف تكون رواياته عنهم على سبيل الوجادة؟

فيمكن الخدش فيه، بأنه لا سبيل إلى الاطمئنان بأنه لقي الكثيرين من أصحابه (عليه السلام)، إذ لا دليل عليه إلاّ روايته عنهم، فإذا كانت على سبيل الوجادة بحسب اعترافه، فكيف يمكن التأكد من لقائه الكثيرين منهم؟، فلعلّه غش زملاءه وتلامذته، عندما ادّعى أنه يروي كتب أصحاب أبي عبد الله (عليه السلام) عنهم، وهو في الواقع قد وجدها في السوق، أو عند بعضهم، فأخذها ورواها، من دون أن يلتقي بمؤلفيها.

ويبدو أنَّ الرجلَ لم يكن همّه أحاديث الحلال والحرام، ليصرف

وقته في تلقيها بالسماع، أو القراءة أو نحوها، بل كان همّه غيرها من الغرائب؛ ولذلك روي عنه في بعض الأخبار، أنه كان يقول ((مَن يريد المعُضلات فإليّ، ومن أراد الحلال والحرام فعليه بالشيخ-يعني صفوان بن يحيى-))[1].

وقد أغرم به جمعٌ من الغلاة، وممن ينحو نحوهم، منهم:

١- القاسم بن ربيع الصحاف.

٢- أحمد بن هلال العبرتائي.

٣- بكر بن صالح.

٤- الحسن بن علي بن أبي عثمان.

٥- صالح بن أبي حماد.

٦- عبد الرحمن بن حماد.

٧- محمد بن الجمهور.

٨- محمد بن علي الصيرفي (أبو سمينة).

٩- محمد بن الحسن بن شمون.

١٠- محمد بن عبد الله بن مهران.

وغيرهم من الضعفاء، وأهل الغلو، والارتفاع المسمّين بـ (الطيّارة).

ويمكن الجواب عما ذكر في الجهة الثالثة:

---

(١) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٧٩٦ الرقم٩٨٢.

بأنَّ الذين أكثروا الرواية، عن محمد بن سنان، على قسمين:

قسم من الأجلّاء، كأحمد بن محمد بن عيسى، والحسين بن سعيد، ومحمد بن الحسين بن أبي الخطّاب، ولا يبعد أنْ يكون اعتماد هؤلاء في الرواية عنه، على ما وَرَدَ في مدحه عن الإمام أبي جعفر الجواد (عليه السلام)، ولم يكن قد بلغهم اعترافه المتأخر، بما صنعه في كيفية نقل الأحاديث، أو أنه قد بلغهم ذلك، ولكنهم برّروه بنحو ما برّره بعض المتأخرين، مما مّر آنفاً.

وقسم إما ضعيف في نفسه، وإما أنه ممن لا يتورّع عن النقل عن الضعفاء، واعتماد المراسيل، ولا يهمه كون الرواية مروية على سبيل الوجادة، ومن هؤلاء:

١- محمد بن خالد البرقي.

٢- محمد بن علي الصيرفي الكوفي.

٣- الحسين بن الحسين اللؤلؤي.

وأما الآخرون، الذين رووا عن محمد بن سنان، فمهم:

١- يونس بن عبد الرحمن.

٢- أيوب بن نوح.

٣- الفضل بن شاذان.

٤- ابن أبي نجران، وأضرابهم

فروايات كلّ منهم، لا تبلغ عدد أصابع اليد الواحدة، فيما

يوجد بأيدينا من المصادر، ولعلهّم نقلوا تلك الروايات في كتبهم، قبل أنْ يبلغهم اعترافه بما صنع قبيل وفاته، وقد فاتهم انتزاعها من مؤلفاتهم لاحقاً؛ لانتشارها أو لنحو ذلك.

فالمتحصّل مما تقدم:

أنَّ الخدش في اعتبار روايات محمد بن سنان، استناداً إلى ما ذكره ابن أيوب، تامّ بمقتضى الصناعة.(١)

نعم، بعد التتبع وجدنا أن جمعاً تعرض لهذا الوجه، منهم سيدنا الأستاذ محمد سعيد الحكيم (دام ظله)،(٢) وكذلك الكلباسي في رسائله الرجالية،(٣) وكذلك أشار إلى جزء من هذا الوجه، الشهيد الثاني(قدس سره) في الدراية،(٤) وغيره.(٥)

وكانت أجوبتهم عموماً متحدة في الإطار العام، وتريد القول بأنَّ هذا التصرف من محمد بن سنان، إنما هو تعبير عن كمال الاحتياط، وأشكلوا على الدلالة بإشكالات، بعد التدقيق، لم تخرج

(١) ينظر: محمد رضا السيستاني، قبسات من علم الرجال: ١/ ٤٣٣ ـ ٤٣٧.

(٢) ينظر: الحكيم ، مصباح المنهاج: كتاب الطهارة ١/ ٢٩٤.

(٣) ينظر: الكلباسي، الرسائل الرجالية: ٣/ ٦٠٥ ـ ٦٠٦.

(٤) ينظر: الشهيد الثاني، الدراية: ص١٠٩.

(٥) ينظر: حسين عبد الصمد العاملي، وصول الأخيار إلى أصول الأخبار: ص١٣٠، المامقاني، مقباس الهداية: ٣/ ١٦٨.

عن الإشكالات الثلاثة، التي استعرضناها في المقام.

وعليه، فتكون الأجوبة المتقدمة، صالحة للإجابة عما ذكره هؤلاء الأعلام في المقام، وبالتالي، فلا حاجة إلى سرد كلماتهم والرد عليها، بل فيما تقدّم الكفاية.

الوجه الرابع:

ما ذكره ابن عقدة، بحق محمد بن سنان، كما وَرَدَ في فهرست أسماء مصنفي الشيعة للنجاشي، حيث قال في ترجمة محمد بن سنان، ما نصّه:

((وقال أبو العباس أحمد بن محمد بن سعيد: أنه روى عن الرضا (عليه السلام)، قال: وله مسائل عنه معروفة، وهو رجل ضعيف جداً، لا يعوّل عليه، ولا يلتفت إلى ما تفرّد به، وقد ذكر أبو عمرو في رجاله، قال أبو الحسن علي بن محمد بن قتيبة النيسابوري (النيشابوري)، قال: قال أبو محمد الفضل بن شاذان: لا أُحلّ لكم أنْ تروووا أحاديث محمد بن سنان)).[1]

وقد وقع الخلاف بين الأصحاب، في أن ما وَرَدَ من القدح في محمد بن سنان -وهو القول (رجل ضعيف جداً لا يلتفت إلى ما تفرّد به)- هل هو من كلام ابن عقدة، أو من كلام النجاشي؟

---

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٣٢٨ الرقم ٨٨٨.

وفي الحقيقة أنه بناءً على كونه لابن عقدة، فيكون الرجل ممن ضعّف محمد بن سنان مضافاً إلى الأعلام الآخرين، وأما بناءً على كونه للنجاشي، فلا يكون ابن عقدة في عِداد المضعّفين لمحمد بن سنان.

والأقرب صدور الكلام من ابن عقدة، وإن أُحتمل كونه للنجاشي.

والاعتراض على أقربية صدوره من قبل ابن عقدة، بكون الرجل ممن شاع النقل عنه، في دائرة توثيقات الرواة دون التضعيفات.

مردود، بأنه كما وَرَدَ للرجل توثيقات، كذلك وَرَدَت له تضعيفات -وإن كانت بنسبة أقل من التوثيقات- في غير مورد.[1]، بل لا حاجة إلى إثبات ورود القدح عنه، لحمل القدح في المقام على صدوره من ابن عقدة؛ لأنه لم يصدر التزام من أهل الرجال -ومنهم ابن عقدة- بأنهم لا يقدحون، ويقتصرون على التوثيق، أو العكس.

وعليه، فالأقرب كون التضعيف من ابن عقدة.

---

(١) ينظر: العلاّمة الحلي، خلاصة الأقوال: ص ٣٤٢. حيث حكى الطعن في داود ابن عطا المدني عن بعضهم، وكذلك حكى ابن الغضائري عن ابن عقدة أنه قال في الحُضين بن المخارق، أنه كان يضعُ الحديث.

نعم، اعترض سيدنا الأستاذ الحكيم (دام ظله) على كلام ابن عقدة في المقام -بعد أنْ حمله على صدوره عنه-،أنه لا مجال للاعتماد على تضعيف ابن عقدة، فيما نقله عنه النجاشي في كلامه؛ لأنه زيدي، لم يتجلَّ له من مقام الأئمة المتأخرين (عليهم السلام)، ما يناسب روايات ابن سنان، الذي رماه الخاصة بالغلو لأجلها، فمن القريب جداً أنْ يكون تضعيفه له لأجل ذلك، لا لعثوره على وضعه للحديث، بنحو ينافي الوثوق به، ليصحّ الاعتماد على شهادته، أو اجتهاده.[1]

ولكنّ هذا الكلام من سيدنا الأستاذ (دام ظله) غير تامّ بحق ابن عقدة، فإنَّ المتتبع لسيرة الرجل، يعرف أنه -وإن كان زيدياً جارودياً[2]-، ولكنه كان ذا منزلة عظيمة عند أصحابنا، خصوصاً في علم الرجال، والرواة الناقلين، فقد كان بصيراً بهذا العلم، عالماً بأحوال الرواة، ثقة في نفسه، حافظاً، بل عظيم الحفظ، مشهوراً من

(١) الحكيم، مصباح المنهاج: كتاب الطهارة١/ ٢٩٤.

(٢) الجارودية: وهم فرقة من الشيعة ينسبون الى الزيدية، وليسوا منهم، نسبوا الى رئيس لهم من أهل خراسان، يقال له ابو الجارود ، زياد بن ابي زياد. وعن بعض الأفاضل هم فرقتان: فرقة زيدية وهم شيعة، وفرقة بترية، وهم لا يجعلون الامامة لعلي بالنص، بل عندهم هي شورى، ويجوزون تقديم المفضول على الفاضل، فلا يدخلون في الشيعة. الطريحي، مجمع البحرين: ١/ ٣٦٠.

هذه الناحية، حتى وصل الأمر بوصفه من قبل الشيخ الطوسي (قدس سره) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم، ((بأنَّ أمره في الثقة، والجلالة، وعظم الحفظ، أشهر من أنْ يذكر)).[١]

وعضّد مقالته هذه، النعماني بالقول:

((وهذا الرجل ممن لا يطعن عليه في الثقة، ولا في العلم بالحديث، والرجال الناقلين له)).[٢]

وقد تقدّمت الإشارة[٣] إلى أنَّ كتب ابن عقدة في الرجال، كانت محل اهتمام أعلام الشيعة، بل أنها قد وصلت إلى السادة من آل طاووس (قدست أسرارهم) في القرن السابع الهجري، حيث نقلَ السيد علي بن طاووس (طاب ثراه)، في كتاب (جمال الأسبوع) عنه، من كتابه الذي صنّفه في مشايخ الشيعة،[٤]

وكذلك في (فتح الأبواب)،[٥] وكتاب (الإقبال)،[٦] بل كذلك كانت لدى العلاّمة الحليّ (قدس سره) (ت ٧٢٦ هـ) - من علماء القرن

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص٧٣.

(٢) النعماني، الغَيبة: ص٣٢.

(٣) عادل هاشم، ابن الغضائري دراسة وتحليل (مخطوط).

(٤) ينظر: ابن طاووس، جمال الأسبوع: ص ٢٨٨.

(٥) ابن طاووس، فتح الأبواب: ص ١٥٩.

(٦) ابن طاووس، إقبال الأعمال: ٢/ ٢٣٩.

الثامن الهجري- حيث نقل عنها حكاية عن أبي عقدة في غير مورد في كتابه الشهير (خلاصة الأقوال).[١]

بل حتى وصلت إلى الشهيد الأول (قدس سره)، في القرن التاسع الهجري، حيث أشار إلى كتاب الحافظ ابن عقدة في كتابه المعروف (ذكرى الشيعة).[٢]

والظاهر أنَّ كتبه ضاعت بعد ذلك، ومن الواضح أنَّ الرجل كان من نقّاد الرجال، والخبراء بأحوالهم، وكان ثقة، عظيم المنزلة، جليل القدر، وكل هذه الصفات تمنع من ادّعاء، أنه كان يضعّف الرواة كمحمد بن سنان، انطلاقاً من عدم تجلّي مقام الأئمة المتأخرين (عليهم السلام) له، فالظاهر أنَّ الرجل كان حيادياً وموضوعياً، وإلاّ لم تأخذ كتبه وآراؤه هذه الشهرة، والمنزلة الكبيرة طوال قرون طويلة، بل هي دعوى في غاية البعد، ولا شاهد عليها يدعمها.

فالنتيجة: أنَّ ما تفضّل به سيدنا الأستاذ الحكيم (دام ظله)، في غاية البعد.

---

(١) ينظر: العلامة الحلي، خلاصة الأقوال: ص ٥٤، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ١٠٨، ١٠٩، وغيرها من الموارد.

(٢) ينظر: الشهيد الأول، ذكرى الشيعة: ١/ ٥٩.

الوجه الخامس:

وهذا الوجه مبني على كون محمد بن سنان من الغلاة، وبالتالي، فهو مخدوش الحديث.

وأول من أشار إلى غلّوه، الكشي في اختيار معرفة الرجال، حيث ذكر في معرض حديثه عن المفضّل بن عمر، وقال:

((حدّثني أبو القاسم ناصر بن الصباح، وكان غالياً، قال: حدّثني أبو يعقوب بن محمد البصري، وهو غالٍ، ركن من أركانهم أيضاً، قال: حدّثني محمد بن الحسن بن شمون، وهو أيضاً منهم، قال: حدّثني محمد بن سنان وهو كذلك، ....)).[1]

ورَكَنَ إلى رميه بالغلو جمعٌ من الأعلام، ممن جاء بعد الكشي، منهم الشيخ المفيد (قدس سره)، (ت ٤١٣ هـ) في مسائله السروية، حيث قال في جواب من سأله عن روايات الأشباح:

((إنَّ الأخبار بذكر الأشباح تختلف ألفاظها، وتتباين معانيها، وقد بنت الغلاة عليها أباطيل كثيرة، وصنّفوا كتباً لغوا فيها وهذوا فيما اثبتوه منه في معانيها، وأضافوا ما حوته الكتب إلى جماعة من شيوخ أهل الحق، وتخرّضوا الباطل بإضافتها إليهم، من جملتها كتاب سموه (كتاب الأشباح والأظلة)، نسبوه في تأليفه إلى محمد بن سنان، ولسنا نعلم صحّة ما ذكروه في هذا الباب عنه، فإن كان

(١) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٦١٣ الرقم ٥٨٤.

صحيحاً، فإنَّ ابن سنان قد طعُن عليه، وهو متهم بالغلو، فإن صدقوا في إضافة هذا الكتاب إليه، فهو ضلال الضلالة عن الحق، وإن كذبوا، فقد تحمّلوا أوزار ذلك)).[١]

وتبعه في ذلك ابن الغضائري (طاب ثراه) في رجاله، حيث ترجم له بالقول ((ضعيف، غالٍ، يضع الحديث، لا يلتفت إليه)).[٢]

وكذلك الشيخ الطوسي (قدس سره)، حيث استثنى في فهرست كتب الشيعة وأصولهم، من رواية كتبه ورواياته، ما كان فيها من تخليط وغلّو.[٣]

وهذا مؤشر واضح، على اشتمال روايات وكتب محمد بن سنان على الغلو، ثم أنه بعد سرد هذه المواقف، فلا شبهة في نسبة الغلو للرجل.

نعم، اعترض على ثبوت نسبة الغلو لمحمد بن سنان، سيدنا الأستاذ الحكيم (دام ظله)، فقد فكّكَ في الأقوال، وحاول مناقشتها.

أمّا قول الشيخ المفيد (قدس سره):

فقد ذكر في الاعتراض عليه بالقول: ((فإن ما تقدّم من المفيد،

(١) المفيد، المسائل السروية: ص ٣٧ ـ ٣٨.

(٢) ابن الغضائري، الرجال: ص ٩٢ رقم ١٣٠.

(٣) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص١٤٣.

لا يناسب ما ذكره في الإرشاد، في بيان مَن روى النص على الرضا (عليه السلام)، حيث قال: وممن روى النص على الرضا (عليه السلام)، بالإمامة من أبيه (عليه السلام)، والإشارة إليه منه (عليه السلام)، بذلك من خاصته، وثقاته، وأهل الورع والعلم، والفقه من شيعته، داود بن كثير...ومحمد بن سنان))[1].

واعترض (دام ظله) على مقالة الشيخ الطوسي (قدس سره):

بالقول ((إن ما تقدّم من الشيخ (قدس سره)، لا يُناسب ما ذكره في كتاب الغَيبة، في فصل السفراء حال الغَيبة، حيث قال:

((وقيل: ذكر مَن كان سفيراً حال الغَيبة، نذكر طرفاً من أخبار مَن كان يختص بكل إمام، ويتوكل له الأمر، على وجه من الإيجاز، ونذكر مَن كان ممدوحاً منهم، حسن الطريقة، ومَن كان مذموماً، سيء المذهب، فضمن الممدوحين، حمران بن أعين، ((ومنهم ما رواه أبو طالب القمي، قال: دخلت على أبي جعفر الثاني (عليه السلام) في آخر عمره فسمعته يقول: **جزا الله صفوان بن يحيى، ومحمد بن سنان، وزكريا بن آدم، وسعد بن سعد، عني خيراً، فقد وفوا لي،** وكان زكريا بن آدم ممن تولاهم، وأما محمد بن سنان، فممن روى عن علي بن الحسين بن داود، قال: سمعت أبا جعفر الثاني (عليه السلام)، يذكر محمد بن سنان بخير، ويقول: **رضي الله عنه برضاي عنه، فما**

(١) الحكيم، مصباح المنهاج: كتاب الطهارة ١/ ٢٩٥.

خالفني، وما خالف أبي قط))[1]**،))**[2].

واعترض (دام ظله) على كلمات ابن الغضائري، بالقول:

((وأما ابن الغضائري، فلا مجال للاعتماد على تضعيفه، ورميه الغلو؛ لما هو المعروف من شدّته في ذلك)).[3]

وفي جميع مما تفضل به (دام ظله) نظر:

أما مقالة الشيخ المفيد (قدس سره) فقد كانت على سبيل الاتهام بالغلو، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فحتى على تقدير تعارضها مع كلامه الآخر وسقوطها، فيبقى كلام الكشي صريحاً جداً.

وكذلك كلام ابن الغضائري، بل البناء على صحة نسبة كتابه إليه -كما هو الصحيح-، وكلام هذين العلَمين، يُثبت الغلو لمحمد بن سنان صريحاً.

وأمّا مقالة الشيخ الطوسي (قدس سره)، فهي مخدوشة سنداً -كما قدمت الإشارة إليه-[4]، وكذلك دلالة، بمعية ما وَرَدَ عن غير واحد، من وقوع المخالفة، من محمد بن سنان للإمام (عليه السلام).

---

(١) الطوسي، الغَيبة: ص ٣٤٨.

(٢) الحكيم، مصباح المنهاج: كتاب الطهارة ١/ ٢٩٥.

(٣) المصدر السابق: ١/ ٢٩٧، الفوائد الرجالية من مصباح المنهاج: ص ١١٦، ١١٩.

(٤) يراجع: ص ٥٠-٥١.

وعليه، فالتصريح هنا بعدم مخالفته له (عليه السلام) صعب، بل غير قابل للتصديق.

وأما الاعتراض على ابن الغضائري (رحمه الله)، من جهة كونه معروف بشدّته في ذلك، فهذا أيضاً غير تام، وذلك: لما تقدّم منا[1] من أنَّ ابن الغضائري معروف بكونه من نقّاد الأخبار والرواة، وقد سلك منهجاً علمياً، حقيقياً، دقيقاً، في تقييم أحوال الرواة، يعتمد على التحقيق في الروايات والأحوال، للانتهاء إلى نتيجة في حال الراوي، بل كان يتحقق حتى من أشعار الرواة، وما يمكن أنْ يستكشف منها من وثاقة الرجل، أو غلوه، أو ضعفه.

نعم، كان كتابه في ذكر الضعفاء من الرواة، ومن الطبيعي أنْ لا يستسيغ جمعٌ، من ذكر الضعفاء من الرواة في مكان واحد؛ لما يستتبعه من عدم اعتبار مروياتهم، ولعلّ فيها ما تركن إليه النفس، وتميل إليه، خصوصاً مع ذكر جملة من حالات الأئمة (عليهم السلام)، وخصوصياتهم.

ولكن لابدّ من العمل على طبق المنهج العلمي، وبمقتضى الصناعة في علم الرجال، وإن كان مقتضاه رفع اليد عن جملة من المرويات، التي تضم الحكاية عن هذه الجهات في الأئمة (عليهم السلام)؛ من جهة عدم وثاقة رواتها، أو ثبوت ضعفهم، خصوصاً وأن

(١) عادل هاشم، المفضل بن عمر بحث رجالي: ص١٠٨.

هناك اتجاه يستصعب، أو يستثقل الطعن في الرواة بصورة عامة؛ خشية فقدان جملة من الروايات، التي تتعرض لبيان جملة من خصوصيات الأئمة (عليهم السلام)، حتى وصل الأمر للقول، باعتبار كل ما وَرَدَ في الكتب الأربعة وغيرها، من المناهج التي تحاول التحفظ على الروايات والرواة، وعدم الطعن فيهم.

ولكن المنهج العلمي لابدّ أن يُتبع، ولابدّ للفقيه من أنْ يسير على طِبقه ومن خلاله، وأنْ يلتزم بمقتضاه؛ وذلك لأنّه المورث للاطمئنان، والمبرء للذمة في يوم القيامة ، دون متابعة ما تميل إليه النفس، أو الركون الى توجيهات واضحة الضعف والركاكة العلمية، خصوصاً وأنَّ هذا النمط من الرواة -الغلاة- كما اتضح لنا، -وشاهدناه في جملة كبيرة من الموارد-، يحاولون الخوض في دائرة الغيبيات، والغرائب والنوادر، والتي لا يستطيع المحقق والمدقق -فضلاً عن الإنسان العادي-، أنْ يرجع إلى أساس مشيد على الروايات، ليحاكم هذه الروايات الغريبة والعجيبة، حتى يقع المحقق في حيرة من أمره، ولكن لا داعي للتحيّر، بمعية المنهج الرجالي العلمي، وضرورة العمل بمقتضاه، فإنّه هو المورث للاطمئنان، والاطمئنان حجة فيما بين الفقيه وربه (سبحانه وتعالى).

والمتحصّل من جميع ما تقدّم:

أنَّ نسبة الغلو لمحمد بن سنان ثابتة، بمقالة أكثر من واحد من الأعلام.

ولكن حتى مع ثبوت الغلو للرجل، اعترض جمعٌ -ومنهم سيدنا الأستاذ الحكيم (دام ظله)، على أنه، لا ملازمة بين الغلو في العقيدة وعدم الوثاقة في الخبر، والمهم هو الوثاقة في الخبر، وهو متحقق، وإن كان الرجل غالياً.

مضافاً إلى أنَّ تحديد الغلو في كلمات القدماء، لا يخلو عن غموض، كما تعرّض له غير واحد، بل ما روي عن صفوان، صريح في عدم غلوه، ومثله ما فيه تنقيح المقال، عن ابن طاووس، بسنده إلى الحسين بن أحمد المالكي، قال:

((قلت لأحمد بن مليك الكرخي[1]، أخبرني عما يقال في محمد بن سنان، من أمر الغلو، قال: معاذ الله، هو والله علّمني الطهور، وحبس العيال، وكان متقشفاً متعبداً)).[2]

---

(١) في رجال السيد بحر العلوم أحمد بن هليك، وفي تنقيح المقال أحمد بن مليك، والظاهر وقوع تصحيف فيه، والصحيح هو أحمد بن هلال الكرخي العبرتائي، فإنا لم نعثر على ترجمة لأحمد بن هليل، أو هليك، أو مليك، في كتب الرجال المعروفة.

(٢) ينظر: ابن طاووس، فلاح السائل: ص ٥٢، ينظر: الحكيم، مصباح

ولنا في المقام كلام حاصله:

أمّا ما ذكره (دام ظله) من عدم الملازمة بين الغلو وفساد اللسان، فالصحيح في المقام -كما تقدّم منا غير مرة -أنه بعد البحث والتحقيق في ظاهرة الغلو، تبين لنا أنَّ لها مناشئ نفسية، واخلاقية، منضماً إليها اضطرابات شخصية، تنتهي بالغالي إلى ما لا يحمد عقباه، من اعتقادات خاطئة جداً بحق الأئمة (عليهم السلام)، وللغلو خطوط عامة، واعتقادات أساسية، واضحة في الأئمة (عليهم السلام)، منها:

أولاً: الربوبية.

ثانياً: النبوة.

ثالثاً: العلم بالغيب، بنحو الاستقلال من دون الإلهام.

رابعاً: القول بالتناسخ.

خامساً: القول بالتفويض.

وغيرها من الاعتقادات الفاسدة، التي ترتبت عليها جملة كبيرة من السلوكيات المنحرفة، التي أثّرت -بشكل أو بآخر -في شخصية الغلاة، من جملتها ترك العبادة، اعتماداً على ولايتهم (عليهم السلام)، بزعم أنَّ معرفتهم (عليهم السلام) كافية في النجاة يوم القيامة، وغيرها.

وهذا -طبعاً- يختلف عن الاعتقاد بالمقامات العالية للائمة (عليهم السلام)، ونقل معجزاتهم وأعاجيبهم، وخوارق العادة لديهم،

المنهاج: كتاب الطهارة ١/ ٢٩٤.

والإغراق في إجلالهم، وتنزيههم عن كثير من النقائص، وإظهار كثير قدرة لهم، وذكر علمهم بمكنونات السماء.

فالأول هو المقصود بالحديث، دون الثاني، ومقتضى الأول، هو التكفير، والزندقة، والفسق، والخروج من الإسلام، دون الثاني، كما هو واضح.

ومنه يُعلم:

أنَّ الكذب هو صفة واضحة، لازمة مستبطنة في الغلاة، ومرتكزة فيهم وفي شخصياتهم، وبالتالي، فلا حاجة إلى الإشارة للملازمة بين الغلو، وعدم الوثاقة وفساد اللسان، بل عدم الوثاقة في الحديث، مستبطنة في الغلو بهذا المعنى.

وعلى سبيل المثال، ما يؤكد إلى تلبّس محمد بن سنان بهذا النمط من الغلو، ما وَرَدَ في التحرير الطاووسي، حيث قال:

((ورأيت في بعض كتب الغلاة، وهو كتاب الدور، (في الكشي وهو كتاب الدور)، عن الحسن بن سعيد، عن محمد بن سنان، وذكر متناً يشهد بأنه غالٍ، وأنه قال لأبي جعفر الثاني (عليه السلام): إنك على كل شيء قدير)).[1]

(١) الشيخ حسن، التحرير الطاووسي: ص ٥١٠، ينظر الطوسي، اختيار معرفة الرجال: صفحة: ٢/ ٨٤٩ الرقم ١٠٩١، وفيه (عن الحسن بن علي عن الحسن بن شعيب عن محمد بن سنان).

وهذا التعبير منه في مخاطبة الإمام (عليه السلام)، نعتقد انه يعكس ما في داخله من الغلو، بالنمط المتقدم.

وعلى كل حال، فشهادة الأعلام المتقدمة، كافية في ثبوت غلو محمد بن سنان، واستبطانه لفساد لسانه، وعدم وثاقته، بالتقريب المتقدم، خصوصاً أنهم أهل الفن وأعلامه، والذين أفنوا حياتهم في التحقيق، والتدقيق في أحوال الرجال.

وأما ما ذكره (دام ظله) من الإشارة إلى أن ما روي عن صفوان، صريح في عدم غلو محمد بن سنان.

فالظاهر -أو يحتمل قوياً- أنه يمكن حمل مقالته في المقام على إرادة التقية والمداراة، كما أشار إلى ذلك في التحرير الطاووسي.[1]

وأما ما ذكره (دام ظله) بخصوص رواية الحسين بن أحمد المالكي، نقلاً عن ابن طاووس.

فمخدوشة بضعفها السندي كما هو واضح، مضافاً إلى أنَّ الراوي لها أحمد بن هلال، وهو متهم بالغلو كما هو معلوم، وعادة ما يحاول الغلاة من الطبقات اللّاحقة، نفي نسبة الغلو إلى الغلاة الذين يروون عنهم، من الطبقات السابقة لهم؛ لدعم رواياتهم، وزيادة مقبوليتها، ودفع الخدش عنها بالغلو.

وعليه، فما ذكره وتفضل به سيدنا الأستاذ الحكيم (دام ظله) غير

(١) الشيخ حسن، التحرير الطاووسي: ص ٥١١.

تامّ.

فالمتحصّل من هذا الوجه:

أنَّ محمد بن سنان غالٍ بالنحو الذي يستبطن فساد اللسان، وعدم الوثاقة.

الوجه السادس:

ما ذكره الشيخ المفيد (عليه السلام)، بحق محمد بن سنان، في رسالته في جواب أهل الموصل، من أنه:

((محمد بن سنان مطعون فيه، لا تختلف العصابة في تهمته وضعفه، وما كان هذا سبيله لم يعمل عليه في الدين)).[1]

وكذلك ذكر في مسائله السروية:

((إنَّ الأخبار بذكر الأشباح تختلف ألفاظها، وتتباين معانيها، وقد بنت الغلاة عليها أباطيل كثيرة، وصنّفوا كتباً لغوا فيها وهذوا فيما اثبتوه منه في معانيها، وأضافوا ما حوته الكتب إلى جماعة من شيوخ أهل الحق، وتخرّضوا الباطل بإضافتها إليهم، من جملتها كتاب سموه (كتاب الأشباح والأظلة)، نسبوه في تأليفه إلى محمد بن سنان، ولسنا نعلم صحّة ما ذكروه في هذا الباب عنه، فإن كان صحيحاً، فإنَّ ابن سنان قد طعُن عليه، وهو متهم بالغلو، فإن

---

(١) المفيد، جوابات أهل الموصل: ص ٢٠.

صدقوا في إضافة هذا الكتاب إليه، فهو ضلال الضلالة عن الحق، وإن كذبوا، فقد تحمّلوا أوزار ذلك)).[١]

نعم، يمكن تعضيد وتأكيد نسبة كتاب الأظلة لمحمد بن سنان، بمعية ذكر الكتاب ونسبته إليه في ترجمته في كتاب فهرست أسماء مصنفي الشيعة للنجاشي.[٢]

وعندئذٍ، يكون لدينا موردين أشار فيهما الشيخ المفيد (قدس سره) لغلو محمد بن سنان، وضعفه في الحديث.

نعم، أورَدَ الشيخ المفيد (قدس سره) في كتاب (الإرشاد)، ما يشير إلى توثيقه لمحمد بن سنان، وعدّه من خاصة الإمام (عليه السلام)، وثقاته، ومن أهل الورع والتقوى، حينما ذكر من روى النص على الإمام الرضا (عليه السلام) حيث قال:

((فممن روى النصّ على الرضا علي بن موسى عليهما السلام، بالإمامة من أبيه (عليه السلام)، والإشارة إليه منه (عليه السلام) بذلك، من خاصته، وثقاته، وأهل الورع والعلم، والفقه من شيعته: داود بن كثير ..... ومحمد بن سنان)).[٣]

وكلامه (قدس سره) في المقام وإنْ كان ظاهراً في توثيق محمد بن سنان

(١) المفيد، المسائل السروية: ص ٣٧ ـ ٣٨.

(٢) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٣٢٨ الرقم ٨٨٨.

(٣) المفيد، الإرشاد: ٢/ ٢٤٧ - ٢٤٨.

وغيره، ولكن من الواضح أنه يصعب الحمل على ظاهره؛ وذلك لأنَّ الأوصاف التي ذكرها لا تنطبق على جمعٍ ممن ذكرهم تحت هذه الأوصاف، وهذا واضح من داود بن كثير، إلى محمد بن سنان، وبالتالي، فلا يمكن -بشكل من الأشكال -أنْ يتصفوا بكونهم من خاصة الإمام، وثقاته، وأهل الورع والتقوى والعلم والفقه، فإنَّ هذه المنزلة لا تنطبق على مَن هو أعلى مرتبة من داود بن كثير، ومحمد بن سنان، فضلاً عن أن تنطبق عليهم.

وبالتالي، فيبعد أنْ يراد من وراء إطلاق هذه الأوصاف، اتصافهم بها حقيقة وواقعاً، بل لعلّ الداعي وراء ذلك أمور أخرى، غير ما ذكرناه، أو أنه مبني على ضرب من التغليب، والتعميم في وصف الأفراد، وهذا ظاهر واضح من الشيخ المفيد، في كتاب (الإرشاد)، وكذلك في (الرسالة العددية).

وعليه، فيبقى خدشه وطعنه في محمد بن سنان في كتاب جوابات أهل الموصل، وكتاب المسائل السروية، من دون معارض.

وهذا الوجه واضح في الخدش في ابن سنان، وإثبات الغلو له، والضعف في الحديث.

الوجه السابع:

ما ذكره ابن الغضائري في المقام -كما تقدمت الإشارة إليه-، حيث قال في رجاله، في ترجمة محمد بن سنان:

((ضعيف، غالٍ، يضع الحديث، لا يُلتفت إليه)).[١]

ودلالة كلامه على ضعف الرجل، وغلوّه، ووضعه للحديث واضحة، لا لبس فيها، ولا وجه للإشكال على المقام، بعدم ثبوت نسبة الكتاب لابن الغضائري، فإنَّ الصحيح -كما هو المختار- ثبوت نسبة الكتاب إليه، وبالتالي وجب الأخذ بما وَرَدَ فيه.

الوجه الثامن:

ما ذكره الشيخ الطوسي (قدس سره) في غير مورد من كتبه، منها:

المورد الأول:

حينما عدّه في عِداد أصحاب الإمام الرضا (عليه السلام)، وقال عنه: ((ضعيفٌ)).[٢]

المورد الثاني:

في كتاب (تهذيب الأحكام) وكذلك (الاستبصار) حيث قال (قدس سره) بحقه:

((محمد بن سنان مطعون عليه، ضعيف جداً، وما يستشهد بروايته، ولا يشرك فيه غيره، لا يعمل عليه)).[٣]

---

(١) ابن الغضائري، الرجال: ص ٩٢ الرقم ١٣٠.

(٢) الطوسي، الرجال: ص ٣٦٤ الرقم ٥٣٩٤.

(٣) الطوسي، تهذيب الأحكام: ٧/ ٣٦١ ب: المهور والأجور ح٢٧،

المورد الثالث:

ما رواه في فهرست كتب الشيعة وأصولهم، من أنه:

((طُعن عليه، وضُعّف)).[1]

نعم، اعترض على المقام، سيدنا الأستاذ محمد سعيد الحكيم (دام ظله)، بالقول:

((أنَّ ما تقدم من الشيخ (قدس سره)، لا يناسب ما ذكره في كتاب الغَيبة، في فصل السفراء في حال الغَيبة، حيث قال:

((وقيل: ذكر مَن كان سفيراً حال الغيبة، نذكر طرقاً من أخبار مَن كان يختص بكل إمام، وتولّى له الأمر على وجه من الإيجاز، ونذكر مَن كان ممدوحاً منهم، حسنَ الطريقة، ومن كان مذموماً، سيء المذهب، فمن المحمودين حمران بن أعين، ومنهم ما رواه أبو طالب القمي، قال :دخلت على أبي جعفر الثاني (عليه السلام)، في آخر عمره، فسمعه يقول: **جزا الله صفوان بن يحيى، ومحمد بن سنان، وزكريا بن آدم، وسعد بن سعد، عني خيراً، فقد وفوا لي،** وكان زكريا بن آدم ممن تولاهم، وأما محمد بن سنان، فإنه روى عن علي بن الحسين بن داود، قال: سمعت أبا جعفر الثاني (عليه السلام)، يذكر محمد بن سنان بخير، ويقول: **رضي الله عنه برضاي عنه، فما**

الاستبصار: ٣/ ٢٢٤ ب: ان الرجل اذا سمّى المهر ح١١.

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٢١٩ الرقم ٦١٩.

خالفني، وما خالف أبي قط)).[١]

فإنَّ حكمه بمدحه وحُسن طريقته، لا يناسب كلماته السابقة في حقه؛ لظهوره في عدالته، بل جلالته، كما هو المناسب للمخبرين الذين يظهر منه الاعتماد عليها، لا مجرد حُسن مذهبه في أصول الدين.[٢]

ولكن يمكن لنا الاعتراض عليه (دام ظله)، بالقولِ:

إنَّ الشيخ الطوسي (قدس سره) قد علّق حُسن حال محمد بن سنان في المقام، على رواية علي بن الحسين بن داود القمي، ولم يجزم هو بذلك، وهذا بخلاف إشارته إلى حُسن حال الآخرين، وهذا يعكس عدم اطمئنانه، أو قناعته بحسن حال محمد بن سنان، كما هو واضح.

فالنتيجة:

أنَّ الشيخ الطوسي (قدس سره) ممن طعن في حال محمد بن سنان، وضعّفه في غير مورد.

---

(١) الطوسي، الغيبة: ص ٣٤٨.

(٢) ينظر: الحكيم: مصباح المنهاج: كتاب الطهارة ١/ ٢٩٤، الفوائد الرجالية من مصباح المنهاج: ص ١١٦ ـ ١١٧.

الوجه التاسع:

ما ذكره النجاشي، في فهرست أسماء مصنفي الشيعة، في ترجمة ميّاح المدائني، حيث قال:

((ميّاح المدائني، ضعيف جداً، له كتاب يعرف بـ(رسالة ميّاح)، وطريقها أضعف منها، وهو محمد بن سنان)).[1]

وكلامه صريح جداً في تضعيف محمد بن سنان، بدرجة عالية جداً، كما هو واضح.

فالمتحصّل من جميع ما تقدّم: غلّو الرجل، وضعفه في الحديث.

وما قيل: من أنَّ ضعف الرجل، لا يمنع من الاعتماد على مروياته؛ لأنَّ الشيخ (قدس سره) قد ذكر في كتاب الفهرست عند روايته لكتبه وأحاديثه، أنه يرويها إلاّ ما كان فيها من غلو وتخليط، مما يدلّ على خلو ما رواه في التهذيبين عن الغلو والتخليط، ومن المعلوم أنَّ الاتهام الرئيسي لمحمد بن سنان، هو كونه غالياً مخلّطاً، فإذا أُحرز خلو رواياته الواصلة إلينا عن الغلو والتخليط، كفى ذلك في الاعتماد عليها.

ولكنَّ هذا الكلام ضعيف جداً.

أما أولاً:

فلأنّ ما ذكره الشيخ (قدس سره) إنما هو صيغة متعارفة، تذكر بالنسبة

---

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٤٢٤ الرقم ١١٤٠.

إلى كُتب المتهمين بالغلو والتخليط، فإنّ كبار المحدثين ونقّادهم، كانوا لا يرغبون في رواية ما يشتمل على الغلو والتخليط، فكانوا يستثنون في إجازاتهم لكتب المتهمين بذلك، ما يكون من هذا القبيل، وذلك بعنوان كلّي، يختلفون في تشخيص مصاديقه، بحسب اختلاف مسالكهم ومشاربهم.

هذا، مع أن أياً من كتب محمد بن سنان، لم يكن من مصادر الشيخ في تأليف التهذيبين، ليقال إنه لم يورِد فيها، ما كان فيه من تخليط وغلو.

وثانياً:

أنَّ خلو الحديث من الغلو والتخليط، لا يكفي في البناء على صدوره من الإمام (عليه السلام)، ولم يثبت أن منشأ تضعيف محمد بن سنان، هو مجرد كونه غالياً، مخلّطاً.[1]

بل أكثر من ذلك، فإنَّ في كلمات جمعٍ من الأعلام أشارت إلى وجود جهات أخرى في الخدش بمحمد بن سنان.

فقد أشار ابن الغضائري في رجاله، بأنه يضع الحديث،[2] وأشار الشيخ الطوسي (قدس سره)، بأنه مطعون عليه، ضعيف

---

(١) ينظر: محمد رضا السيستاني، قبسات من علم الرجال: ١/ ٤٦٢ـ ٤٦٣.

(٢) ابن الغضائري، الرجال: ص ٩٢ الرقم ١٣٠.

جداً،[١] وغيرها من التعبيرات من غيرهم من الأعلام، التي تشير بوضوح إلى أنَّ الرجل كان فاسد الحديث، وضّاعاً له.

نعم، لا بأس بالإشارة إلى مثال تطبيقي في روايات محمد بن سنان، والتعرف على ملامح الوضع في الحديث من قبله.

فعلى سبيل المثال روى في عيون أخبار الرضا (عليه السلام)، للشيخ الصدوق (طاب ثراه)، جملة من الروايات تحت عنوان (باب في ذكر ما كتب به الرضا (عليه السلام)، إلى محمد بن سنان في جواب مسائله في العلل).[٢]

وهي وإن كانت روايتين، ولكن الأولى منها طويلة جداً، تقع في أكثر من عشرين صفحة، وبعد التدقيق في هذه الروايات، اتضح لنا أنَّ جملة كبيرة منها، يبعد صدورها عن المعصوم (عليه السلام)، ومن جملتها :

أولاً:

علّة غسل الميت، تطهيره من أدناس أمراضه.

ومن الواضح أنَّ هذا خلاف الواقع جداً، فهناك جملة من

---

(١) الطوسي، تهذيب الأحكام: ٧/ ٣٦١ ب: المهور والأجور ح٢٧، الاستبصار: ٣/ ٢٢٤ ب: إن الرجل اذا سمّى المهر ح١١.

(٢) الصدوق، عيون أخبار الرضا: ٢/ ٩٥ .

الناس تموت وهي على طهارة، وأساساً المرض ليس من الأدناس، بل هو حالة اعتلال في الجسم، لا علاقة لها بالطهارة والنجاسة والدنس، وإلّا فلو كان المرض دنساً، لم يتحمله المؤمن؛ لما فيه من آثار نفسية عليه، بل المعلوم من مذاق الإسلام، وشريعته خلاف ذلك، فإنَّ المرض- كما وَرَدَ في بعض الروايات -يأتي على ذنوب الإنسان، فيحتّها حتاً، كما يحتُّ الخريف ورق الأشجار، وغيرها، والتي تؤسس لفهم لفلسفة المرض، بعيدة جداً عما تشير اليه هذه الرواية.

ثانياً:

أنّ من أسباب غسل الميت، خروج المني منه حال الموت، ومن الواضح أن هذا فاسد جداً، فالواقع الخارجي يكذّبه كما هو واضح، فقد شهد -ويشهد- الناس موت العشرات، بل المئات، ولم نجد أحداً قال بذلك، أو شاهد ما يشير إليه حتى، بل إنَّ بعض الناس حينما يموت، لم يكن قابلاً لخروج المني لسببٍ، أو لآخر.

ثالثاً:

ما ذكره في علّة وضع البيت وسط الأرض، وتعليله بكونه الموضع الذي من تحته دُحيت الأرض، وكل ريح تهب في الدنيا فإنها تخرج من الركن الشامي، وهو أول بقعة وضعت في الأرض؛

لأنها الوسط، ليكون الفرض لأهل الشرق والغرب في ذلك سواء.

وهذا أيضاً واضح أنه غير صادر من المعصوم (عليه السلام)؛ لركاكة التفسير والتعليل، وعدم مناسبتهما مع ما هو معلوم خارجاً.

رابعاً:

ما وَرَدَ من علة تحريم الأرنب، من أنه ما يكون منها من الدم، كما يكون من النساء؛ لأنها مسخ.

وهذا واضح البطلان، فإنّ الله (سبحانه وتعالى) خلق في المرأة نظاماً دقيقاً جداً، في عملية الحمل والولادة، متهيئاً لإنتاج الإنسان، لا يمكن بأي شكل من الأشكال، أنْ يقاس بأنظمة الولادة في الحيوان، كالأرنب وغيره، ومن درس الطب واطلع عليه، يفهم ما نقول، فالتعليل هنا غير دقيق، يبعد صدوره عن معصوم (عليه السلام).

خامساً:

ما وَرَدَ في علة المهر، ووجوبه على الرجال.

سادساً:

ما وَرَدَ في علّة ترك شهادة النساء في الطلاق، والهلال؛ لضعفهن عن الرؤيا.

وهذا واضح البطلان، والواقع الخارجي على خلاف ذلك، فإننا نجد جملة كبيرة من النساء نظرهن أعلى درجة من الرجال،

وغيرها الكثير.

وعلى كل حال:

فبمعية ما وَرَدَ من ثبوت غلو الرجل، وفساد لسانه، ووضعه للحديث، كما جاء على لسان غير واحد من أعلام الرجال، لا يبقى مجال للبناءِ على اعتبار مروياته.

وقد لاحت لنا الاضطرابات الكبيرة في مرويات الرجل، وعدم دقتها، وركاكتها، والذي يمنع عن الاطمئنان بصدورها عن المعصومين (عليهم السلام)، بما لهم من جلالة، وعظمة، وهيبة، وعلم، واتصالهم بالنبي الأكرم (صلى الله عليه وآله)، الذي يتصل بالله (سبحانه وتعالى).

فالنتيجة النهائية:

أنَّ محمد بن سنان غالٍ، ضعيف في الحديث، لا يمكن التعويل على مروياته بوجه.

وبهذا، ينتهي ما أردنا الإشارة إليه، في حال محمد بن سنان، من ناحية رجالية، ومن الله نستمد العون والتوفيق، إنه خير مُعين.

والحمد لله ربّ العالمين.

قَائِمَةُ المَصَادِرِ

فهرسُ المصادرِ والمراجعِ

١. أبحاث في التوثيقات العامة: الشيخ عادل هاشم (معاصر). مخطوط.
٢. ابن الغضائري دراسة وتحليل: الشيخ عادل هاشم (معاصر). مخطوط.
٣. ابن طاووس، رضي الدين علي بن موسى بن جعفر (ت ٦٦٤ هـ): إقبال الأعمال، تحقيق: جواد القيومي الاصفهاني. الطبعة: الأولى. سنة الطبع: رجب ١٤١٤، المطبعة: مكتب الإعلام الإسلامي. الناشر: مكتب الإعلام الإسلامي.
٤. اختيار معرفة الرجال: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ) سنة الطبع: ١٤٠٤. المطبعة: بعثت قم.
٥. الإرشاد: المفيد، أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان (ت ٤١٣ هـ)، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لتحقيق التراث، الطبعة: الثانية. سنة الطبع: ١٤١٤ - ١٩٩٣ م الناشر: دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان.
٦. الاستبصار: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ) تحقيق: تحقيق وتعليق: السيد حسن الموسوي الخرسان. الطبعة: الرابعة. سنة الطبع: ١٣٦٣ ش المطبعة: خورشيد، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران.

٧. التحرير الطاووسي: ابن الشهيد الثاني، جمال الدين أبو منصور الحسن الجبعي، العاملي ، (ت١٠١١هـ) تحقيق : فاضل الجواهري الطبعة : الأولى سنة الطبع : ١٤١١، المطبعة : سيد الشهداء (عليه السلام) - قم، الناشر : مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي - قم المقدسة.

٨. التنقيح في شرح العروة الوثقى: الخوئي، السيد أبو القاسم الموسوي (ت ١٤١١هـ) ، الطبعة : الثالثة. سنة الطبع : ذي الحجة ١٤١٠، المطبعة : صدر - قم، الناشر : دار الهادي للمطبوعات قم .

٩. الخصال: الصدوق، ابو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ) تحقيق : تصحيح وتعليق : علي أكبر الغفاري. سنة الطبع : ١٨ ذي القعدة الحرام ١٤٠٣ ، الناشر : منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية في قم المقدسة

١٠. الدراية: الشهيد الثاني، زين الدين بن علي الجبعي العاملي (ت ٩٦٥ هـ)، المطبعة: مطبعة النعمان، النجف . الناشر محمد جعفر آل إبراهيم.

١١. الرجال: ابن الغضائري، أبو الحسين أحمد بن الحسين (توفي في النصف الأول من القرن الخامس الهجري) تحقيق : السيد محمد رضا الجلالي الطبعة : الأولى.، سنة الطبع : ١٤٢٢ ، المطبعة : سرور. الناشر : دار الحديث

١٢. الرجال: الطوسي، أبو جعفر محمد بن ا.لحسن (ت: ٤٦٠ هـ) تحقيق: جواد القيومي الإصفهاني الطبعة: الأولى. سنة الطبع: رمضان المبارك ١٤١٥، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.
١٣. الرسائل الرجالية: الكلباسي، أبو المعالي محمد بن محمد إبراهيم (ت ١٣١٥هـ)، تحقيق: محمد حسين الدرايتي الطبعة: الأولى سنة الطبع: ١٤٢٢ - ١٣٨٠ش، المطبعة: سرور الناشر: دار الحديث.
١٤. الغَيبة: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ) تحقيق: الشيخ عباد الله الطهراني، الشيخ علي أحمد ناصح الطبعة: الأولى. سنة الطبع: شعبان ١٤١١. المطبعة: بهمن، الناشر: مؤسسة المعارف الإسلامية - قم المقدسة.
١٥. الغَيبة: النعماني، أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن جعفر (ت٣٨٠هـ)، تحقيق: فارس حسون كريم. الطبعة: الأولى. سنة الطبع: ١٤٢٢ المطبعة: مهر - قم الناشر: أنوار الهدى
١٦. الفوائد الرجالية: بحر العلوم، محمّد مهدي بن مرتضى بن محمد الطباطبائي (ت ١٢١٢هـ) تحقيق وتعليق: محمد صادق بحر العلوم، حسين بحر العلوم، الطبعة: الأولى. المطبعة: آفتاب، الناشر: مكتبة الصادق - طهران.
١٧. الفوائد الرجالية من مصباح المنهاج: الحكيم، السيد محمد سعيد الطباطبائي (ت١٤٤٣هـ - ٢٠٢١م) اعداد وترتيب:

السيد احمد بن زيد الموسوي ، الطبعة: الأولى ٢٠١٥م المطبعة: مطبعة الوفاء، الناشر : دار الهلال – قم.

١٨. القاموس المحيط: الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب بن محمد (ت ٨١٧ هـ) تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة.

١٩. الكافي: الكليني، محمد بن يعقوب (ت ٣٢٩ هـ) تحقيق: علي أكبر الغفاري. الطبعة : الخامسة سنة الطبع : ١٣٦٣ ش. المطبعة : حيدري، الناشر : دار الكتب الإسلامية – طهران.

٢٠. المحاسن: البرقي، أحمد بن محمد بن خالد (ت٢٧٤هـ) تحقيق : تصحيح وتعليق : السيد جلال الدين الحسيني سنة الطبع : ١٣٧٠ – ١٣٣٠ ش، الناشر : دار الكتب الإسلامية – طهران.

٢١. المسائل السروية: المفيد، أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان (ت ٤١٣ هـ)، تحقيق : صائب عبد الحميد الطبعة : الثانية سنة الطبع : ١٤١٤-١٩٩٣م، الناشر : دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت – لبنان.

٢٢. المفضل بن عمر، بحث رجالي: الشيخ عادل هاشم (معاصر) الطبعة الأولى سنة الطبع: ٢٠٢١م . المطبعة: مطبعة الصادق عليه السلام. الناشر: مؤسسة الصادق للطباعة والنشر.

٢٣. بحوث في الفاظ التوثيق: الشيخ عادل هاشم (معاصر) الطبعة الأولى سنة الطبع: ٢٠٢٢م، المطبعة: مطبعة الصادق عليه السلام. الناشر: مؤسسة الصادق للطباعة والنشر.

٢٤. بحوث في مشيخة من لا يحضره الفقيه: الشيخ عادل هاشم (معاصر) الطبعة الأولى سنة الطبع: ٢٠٢٢م . المطبعة: مطبعة الصادق عليه السلام. الناشر: مؤسسة الصادق للطباعة والنشر.
٢٥. تاريخ الطبري: الطبري، محمد بن جرير (ت ٣١٠ هـ)، تحقيق : مراجعة وتصحيح وضبط : نخبة من العلماء الأجلاء، الطبعة : الرابعة. سنة الطبع : ١٤٠٣ - ١٩٨٣ م، الناشر : مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت - لبنان.
٢٦. ترتيب اسانيد التهذيب: البروجردي، السيد حسين بن السيد علي بن السيد أحمد الطباطبائي البروجردي (ت١٣٨٠هـ) اعداد الشيخ محمود درياب النجفي، الطبعة الأولى ٢٠٢٠م - بيروت، الناشر: ديوان الوقف الشيعي.
٢٧. تعليقة على منهج المقال: الوحيد البهباني، محمد باقر بن محمد أكمل (ت ١٢٠٦ هـ) الناشر: مكتبة اهل البيت عليهم السلام.
٢٨. تهذيب الأحكام: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ) تحقيق وتعليق : السيد حسن الموسوي الخرسان الطبعة : الثالثة. سنة الطبع : ١٣٦٤ ش. المطبعة: خورشيد، الناشر : دار الكتب الإسلامية - طهران.
٢٩. جمال الأسبوع: ابن طاووس، رضي الدين علي بن موسى بن جعفر (ت ٦٦٤ هـ) ، تحقيق : جواد قيومي الإصفهاني. الطبعة: الأولى سنة الطبع : ١٣٧١ ش، المطبعة : مطبعة أختر شمال. الناشر: مؤسسة الآفاق.

٣٠. جوابات أهل الموصل: المفيد، أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان (ت ٤١٣ هـ)، تحقيق : الشيخ مهدي نجف الطبعة : الثانية. سنة الطبع : ١٤١٤ - ١٩٩٣م، الناشر : دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان.
٣١. خاتمة مستدرك الوسائل: النوري، الحسين بن محمد تقي (ت ١٣٢٠هـ) تحقيق : مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث طبعة : الأولى. سنة الطبع : رجب ١٤١٥. المطبعة : ستارة - قم. الناشر : مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث - قم - ايران.
٣٢. خلاصة الأقوال: الحلي، الحسن بن يوسف بن علي بن محمد بن مُطهّر (ت٧٢٦هـ)، تحقيق: الشيخ جواد القيومي الطبعة: الأولى. سنة الطبع: عيد الغدير١٤١٧. المطبعة : مؤسسة النشر الإسلامي، الناشر: مؤسسة نشر الفقاهة.
٣٣. ذكرى الشيعة في أحكام الشريعة: الشهيد الأول، محمد بن مكي بن محمد العاملي الجزيني (ت ٧٨٦ هـ) تحقيق مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث، تاريخ النشر : ١٤١٩ هـ الطبعة: الأولى المطبعة: ستاره - قم، الناشر : مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث.
٣٤. رجال ابن داود: ابن داود الحلي، أبو محمد الحسن بن علي (ت ٧٤٠هـ) تحقيق وتقديم : السيد محمد صادق آل بحر العلوم. سنة الطبع : ١٣٩٢ - ١٩٧٢ م، الناشر : منشورات مطبعة الحيدرية - النجف الأشرف

٣٥. علل الشرائع: الصدوق، ابو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ) تحقيق: السيد محمد صادق بحر العلوم، سنة الطبع: ١٩٦٦ م الناشر: منشورات المكتبة الحيدرية ومطبعتها - النجف الأشرف.

٣٦. عيون أخبار الرضا: الصدوق، ابو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ) تصحيح وتعليق وتقديم: الشيخ حسين الأعلمي. سنة الطبع: ١٩٨٤ م المطبعة: مطابع مؤسسة الأعلمي - بيروت - لبنان الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت -لبنان.

٣٧. فتح الأبواب: ابن طاووس، رضي الدين علي بن موسى بن جعفر (ت ٦٦٤ هـ)، تحقيق: حامد الخفاف الطبعة: الأولى سنة الطبع: ١٤٠٩-١٩٨٩م، الناشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث بيروت - لبنان.

٣٨. فلاح السائل: ابن طاووس، رضي الدين علي بن موسى بن جعفر (ت ٦٦٤ هـ)، تحقيق: غلام حسين المجيدي. المطبعة: مطبعة مكتب الاعلام الاسلامي. الطبعة الأولى. سنة ١٤١٩هـ، الناشر: مركز انتشارات دفتر تبليغات إسلامي ١٣٧٧هـ.

٣٩. فهرست أسماء مصنفي الشيعة: النجاشي، أحمد بن علي (ت ٤٥٠ هـ)، الطبعة: الخامسة. سنة الطبع: ١٤١٦ الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

٤٠. فهرست كتب الشيعة وأصولهم: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ) تحقيق : الشيخ جواد القيومي. الطبعة : الأولى. سنة الطبع : شعبان المعظم ١٤١٧ المطبعة : مؤسسة النشر الإسلامي، الناشر : مؤسسة نشر الفقاهة.
٤١. قاموس الرجال: التستري، محمد تقي بن محمد كاظم بن محمد (ت ١٤١٥ هـ)، الطبعة : الأولى. سنة الطبع : ١٤١٩ هـ، الناشر : مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.
٤٢. قبسات من علم الرجال: السيستاني، السيد محمد رضا بن علي (معاصر) ، جمعها ونظمها السيد محمد البكاء: طبعة أولية. الطبعة الأولى سنة ١٤٣٧ هـ - ٢٠١٦م، الناشر: دار المؤرخ العربي - بيروت - لبنان.
٤٣. كامل الزيارات: ابن قولويه، جعفر بن محمد بن جعفر (ت ٣٦٧هـ)، تحقيق : الشيخ جواد القيومي. الطبعة : الأولى. سنة الطبع : عيد الغدير ١٤١٧، المطبعة: مؤسسة النشر الإسلامي، الناشر: مؤسسة نشر الفقاهة
٤٤. كمال الدين واتمام النعمة: الصدوق، ابو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ) تحقيق : تصحيح وتعليق : علي أكبر الغفاري سنة الطبع : محرم الحرام ١٤٠٥ هـ الناشر : مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة
٤٥. مجمع البحرين ومطلع النيرين: الطريحي، فخر الدين بن

محمد علي (ت ١٠٨٥هـ)، تحقيق : السيد أحمد الحسيني الطبعة: الثانية سنة الطبع : ١٤٠٨ ، الناشر : مكتب النشر الثقافة الإسلامية.
٤٦. مشرق الشمسين وإكسير السعادتين: البهائي، محمد بن الحسين الحارثي العاملي (ت١١٧٣هـ)، تحقيق: مهدي الرجائي ، الطبعة الثانية ١٤٢٩هـ، الطباعة والنشر: مؤسسة الطبع والنشر التابعة للاستانة الرضوية.
٤٧. مصباح المنهاج: الحكيم، السيد محمد سعيد الطباطبائي (ت١٤٤٣هـ - ٢٠٢١م)، الطبعة الثانية ٢٠٠٧م ، الناشر: مؤسّسة الحكمة للثقافة الاسلامية.
٤٨. معجم رجال الحديث: الخوئي، السيد أبو القاسم الموسوي (ت١٤١١هـ،الطبعة:الخامسةسنةالطبع:١٤١٣-١٩٩٢م.
٤٩. مقباس الهداية في علم الدراية: المامقاني، عبد الله محمّد حسن بن عبد الله (ت١٣٥١هـ)، تحقيق: الشيخ محمد رضا المامقاني، الطبعة: الأولى ١٤١١هـ ، المطبعة: مهر- قم ، الناشر: مؤسسة ال البيت - قم.
٥٠. مناقب آل أبي طالب: ابن شهرآشوب، أبو جعفر محمّد بن عليّ (ت ٥٨٨ هـ) ، تحقيق : لجنة من أساتذة النجف الأشرف، سنة الطبع : ١٣٧٦ - ١٩٥٦م، الناشر : مطبعة الحيدرية - النجف الأشرف.
٥١. منتقى الجمان: ابن الشهيد الثاني، الشيخ أبو منصور الحسن بن الشيخ زين الدين، العاملي الجبعي (ت١٠١١هـ) تحقيق:

علي أكبر الغفاري، الطبعة : الأولى، سنة الطبع : ١٣٦٢ ش المطبعة : المطبعة الإسلامية ، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

٥٢. من لا يحضره الفقيه: الصدوق، ابو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ) تحقيق: علي أكبر الغفاري. الطبعة : الثانية، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

٥٣. وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة: الحر العاملي، محمد بن الحسن (ت ١١٠٤ هـ)، تحقيق : مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، الطبعة : الثانية سنة الطبع : ١٤١٤ المطبعة: مهر- قم، الناشر : مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث بقم المشرفة.

٥٤. وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة: الحر العاملي، محمد بن الحسن (ت ١١٠٤ هـ) ، تحقيق وتصحيح وتذييل : الشيخ محمد الرازي / تعليق : الشيخ أبي الحسن الشعراني، الناشر : دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان.

٥٥. وصول الأخيار إلى أصول الأخبار: والد الشيخ البهائي، الشيخ حسين بن عبد الصمد العاملي (ت ٩٨٤هـ) تحقيق : السيد عبد اللطيف الكوهكمري، الطبعة : الأولى، سنة الطبع: ١٤٠١، المطبعة: الخيام، الناشر : مجمع الذخائر الإسلامية.

مُحْتَوَيَاتُ الكِتَابِ

الموضوع	الصفحة
إطلالة عامّة على شخصية مُحمد بن سنان	٩
أما مَن روى عنهم، فكُثُر منهم:	٩
الأمر الأول:	١٢
الأمر الثاني:	١٣
الجهة الأولى:	١٣
الجهة الثانية:	١٤
الأمر الثالث:	١٧
الأمر الرابع:	١٧
الصورة الأولى:	١٨
الصورة الثانية:	١٨
الصورة الثالثة:	١٩
الصورة الفرعية الأولى:	١٩
الصورة الفرعية الثانية:	١٩
الصورة الفرعية الثالثة:	٢٠
وجوه إثبات وثاقة محمد بن سنان	٢٢
الوجه الأول:	٢٢
الوجه الثاني:	٢٣
الوجه الثالث:	٢٤

الموضوع	الصفحة
وبعبارة أخرى:	٣٣
وبعبارة أخرى:	٣٥
وبالجملة:	٣٥
الوجه الرابع:	٣٧
الوجه الخامس:	٣٨
الوجه السادس:	٤٠
الوجه السابع:	٤١
الوجه الثامن:	٤٥
الوجه التاسع:	٤٦
الوجه العاشر:	٤٨
الوجه الحادي عشر:	٤٨
الوجه الثاني عشر:	٥٠
الوجه الثالث عشر:	٥٢
وجوه إثبات ضعف محمد بن سنان	**٥٤**
الوجه الأول:	٥٤
الوجه الثاني:	٥٥
النص الأول:	٥٦
النص الثاني:	٥٦

الموضوع	الصفحة
النص الثالث:	٥٧
الوجه الثالث:	٥٨
النص الأول:	٥٨
النص الثاني:	٥٨
الجهة الأولى:	٦٠
الجهة الثانية:	٦٠
الجهة الثالثة:	٦١
الوجه الرابع:	٦٨
الوجه الخامس:	٧٣
الوجه السادس:	٨٣
الوجه السابع:	٨٥
الوجه الثامن:	٨٦
المورد الثاني:	٨٦
المورد الثالث:	٨٧
الوجه التاسع:	٨٩
أولاً:	٩١
ثانياً:	٩٢
ثالثاً:	٩٢

الموضوع	الصفحة
رابعاً:	٩٣
خامساً:	٩٣
سادساً:	٩٣
فهرسُ المصادرِ والمراجعِ	٩٧